DDE YAYIMLANDIKTAN
GELEN DOKÜMAN
28 Ağustos 2016

(132793) Matevabir

نعم يتوقّف تنجّزه في حقّ المكلّف على العلم به، فتكليف العبد بالصلاة لايكون منجّزاً في حقّه إلّا بعد علمه بصدوره من المولىٰ[١].

هذا، وبقيت هناك أُمور أُخر سوف نتعرّض لها في مواضعها المناسبة، من قبيل:

انقسام الحكم إلىٰ تكليفي ووضعي، حيث نبحث حوله في عنوان «حكم» إن شاء اللّٰه تعالىٰ.

مظانّ البحث:

ليس للبحث عن التكليف محلٌّ خاصّ، وإنّما يتطرّق له الفقهاء والأُصوليّون بالمناسبة في طيِّ الأبحاث المتفرّقة.

نعم، قد يبحث بعضهم عن شرائط التكليف العامّة بصورة مستقلّة.

تواتر

لغة:

التتابع، يقال: تواترت الخيل إذا جاء يتبع بعضها بعضاً[٢].

وقيل: هو تتابع الأشياء وبينها فجوات وفترات[٣].

(١) أُنظر أُصول الفقه ١: ٨٢.

(٢) أُنظر: الصحاح، والمصباح المنير: «وتر».

(٣) أُنظر لسان العرب: «وتر».

اصطلاحاً:

يقع صفة لقسمٍ من الخبر، فإنّهم قسّموا الخبر إلىٰ: الخبر المتواتر، والخبر الواحد، أو خبر الواحد.

وذكروا تعاريف متعدّدة للمتواتر، من قبيل:

إنّه: خبر جماعة يفيد بنفسه القطع بصدقه[١].

وقالوا: إنّ القيد «بنفسه...» لإخراج ما أفاد القطع بقرينة خارجيّة كالكثرة.

ولكن ردّ صاحب القوانين ذلك، بأنّهم اشترطوا لتحقّق التواتر كثرة المخبرين، وهي قرينة تفيد القطع[٢].

ـ إنّه خبر جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب عادةً، وإن كان ذلك لأجل اللّوازم الخارجية كالكثرة[٣].

ـ إنّه ما أفاد سكون النفس سكوناً يزول معه الشكّ، ويحصل الجزم القاطع، من أجل إخبار جماعة يمتنع تواطؤهم علىٰ الكذب[٤].

وأمّا الخبر الواحد، فهو ما لم يشتمل علىٰ شروط المتواتر.

شروط التواتر:

ذكروا شروطاً لتحقّق التواتر، بعضها مرتبط

(١) أُنظر: معالم الدّين: ١٨٤، وزبدة الأُصول: ٩٠، ونسبه في القوانين: ٤٢٠ إلىٰ الأكثر.

(٢) أُنظر القوانين: ٤٢٠.

(٣) أُنظر القوانين: ٤٢١.

(٤) أُنظر أُصول الفقه (للمظفّر) ٣: ٦٢.

Muhammed Ali el-Ensari, el-Mevsuatü'l-fıkhiyyetü'l-müyessere: el-Mülhakü'l-usuli, c.X, Kum: Mecmaü'l-Fikri'l-İslami 1436.
İSAM DN. 242624

132793		DİA

MÜTEVÂTİR

Madde Yayınlandıktan Sonra Gelen Doküman **21.08.2017**

Hansu, Hüseyin
Notes on the term mutawātir and its reception in hadīth criticism .-- 2009 ISSN: 0928-9380 : Islamic Law and Society, vol. 16 iii-iv pp. 383-408, (2009)

Hadīth

Oryantalizm
150212
Tevatür
112793
Haber-i Vahid
080014

1318 KHAN, Sajid Shahbaz. Orientalism and Muslim historical-critical methods. *Journal of Islamic Thought & Civilization*, 4 i (2014) pp. 75-81. "Two methods of transmission are discussed; *Tawātur* and *Khabr al-Wāhid*. What these concepts are and how they are helpful in determining the truthfulness of knowledge are explained." A polemic pamphlet against "orientalist" approaches to Islamic studies.

MADDE YAYIMLANDIKTAN
SONRA GELEN DOKÜMAN

2 6 Kasım 2017

مجلة معهد الامام الشاطبي للدراسات القرانية, مج. ٧ ,ع. ١٣, ١٤٣٣ / ٢٠١٢ جدة

المطلب السابع: السَّكْت على كلمات مخصوصة ٢٩

الفرع الأول: السَّكْتات الأربع عن حفصٍ ٢٩

الفرع الثاني: السَّكْت على ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ ٣٠

الفرع الثالث: السَّكْت على ﴿وَٱلَّتِى يَئِسْنَ﴾ ٣٠

المطلبُ الثَّامنُ: هل يتساوى مقدارُ السَّكْتِ باختلافِ أنواعِهِ أم لا؟ ٣١

المبحثُ الرَّابعُ: توجيهاتُ السَّكْت والمعاني المستفادةُ مِنْهُ ٣٣

المطلب الأول: توجيه السَّكْت بين السور ٣٣

المطلب الثاني: توجيه السَّكْت على الساكن قبل الهمز ٣٥

المطلب الثالث: توجيه السَّكْت على حروف الهجاء ٣٦

المطلب الرابع: توجيه السَّكْت على الكلمات المخصوصة ٣٧

الفرع الأول: توجيه السَّكْتات الأربع لحفص ٣٧

الفرع الثاني: المناقشة والترجيح ٣٨

الفرع الثالث: توجيه السَّكْت على ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ ٤٠

الفرع الرابع: توجيه السَّكْت على ﴿وَٱلَّتِى يَئِسْنَ﴾ ٤١

الخاتمة ٤٣

فهرس المصادر والمراجع ٤٤

30 Kasım 2018

MADDE YAYIMLANDIKTAN SONRA GELEN DOKÜMAN

04361

Türkiye Diyanet Vakfı Kütüphanesi İslam Araştırmaları Merkezi

Mütevafır
132733
İbnü'l-Cezeri
D30736

تواتر القراءات
وموقف ابن الجزري منه

د. محمد يحيى بن الشيخ جار الله بن المصطفى آل عليفة

الأستاذ المساعد بقسم القراءات–كلية الدعوة وأصول الدين– جامعة أم القرى بمكة المكرمة

- من مواليد عام ١٩٧٩م بمدينة علب آدرس بموريتانيا.
- تخرج في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٢٥هـ .
- نال شهادة الماجستير من قسم القراءات بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٢٨هـ بأطروحته: (**توجيه الشيخ الأمين الشنقيطي للقراءات في كتابه (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن): جمعا ودراسة**)
- كما نال شهادة الدكتوراه من قسم القراءات بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٣١هـ بأطروحته: (**مناهج المؤلفين في توجيه القراءات من بداية عهد التأليف إلى نهاية القرن الخامس: دراسة ومقارنة**).
- البريد الشبكي : jaruho6@gmail.com

١٠٦-٥٣

Mütevatir kıraatlerin tefsir ilmindeki yeri. YÜCEL, Abdullah. Bil. Uz. Marmara Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul, 1989. 145s.
Danışman: Y.Doç.Dr.İsmail Karaçam.

9105

06 MAYIS 1993

Mütevatir (HOS)

SAKLAN, Bilâl "Mutevatir Hadisler ve Meseleleri", Yayınlanmamış Yüksek Lisans Tezi, (Danışman : Yrd. Doç. Dr. M. Yaşar Kandemir), Marmara Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, 1986, 140 S.

05 MAYIS 1993

ـ رد شبهات الإلحاد عن أحاديث الآحاد: تحديد التواتر عند أهل الكلام
تأليف عبد العزيز بن راشد النجدي.ـ ط٢ـ بيروت؛ دمشق: المكتب الإسلامي، ١٤٠١ هـ، ١٠٨ ص

-Haber-i Vahid
— Müdevatir

29 KASIM 1988

ـ الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة
جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي.ـ القاهرة: مطبعة دار التأليف، ١٣٠٢ هـ، ١٥٦ص
انظر أيضاً: قطف الأزهار المتناثرة...

— Süyuti
— Mütevatir

Cüzü'l-hadîsi'l-mütevâtire, SII, 885

18 KASIM 1988

ـ قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة
تأليف جلال الدين السيوطي؛ تحقيق خليل محيي الدين الميس.ـ دمشق؛ بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥ هـ، ٣١٢ص
انظر أيضاً الرقم (١٣٣٦)

— Süyuti
— Mütevatir

٦٩٥ م ملا خاطر، خليل إبراهيم
الحديث المتواتر / اعداد خليل ابراهيم ملا خاطر.- جدة : مكتبة دار الوفاء ، ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م.
٩٣ ص ؛ ٢٤ سم .- (المبسوط في علوم الحديث ؛ ٢)
١. الحديث المتواتر ٢. الحديث - اسناد .
أ.العنوان ب. السلسلة

Müdevatir

1987

ـ شرح المختار من المتواتر من الأخبار
عبد الحكيم السيد عتلم.ـ القاهرة: مطبعة الجبلاوي،؟، ٢٠٥ص
وهو شرح لخمسة عشر حديثاً مختارة من كتاب: الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة/للسيوطي

— Süyuti
— Mütevatir

MÜTEVATIR HADİS 84-960238
Kattānī, Muḥammad ibn Jaʿfar, 1857 or 8-1927.
(Nazm al-mutanāthir min al-ḥadīth al-mutawātir)
نظم المتناثر من الحديث المتواتر / تأليف أبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني . ـ الطبعة 2. ، المصححة ذات الفهارس العلمية . ـ مصر : دار الكتب السلفية ، [1983]
(من هدى الحديث النبوى ؛ 1)
264 p. ; 24 cm. —
Includes bibliographical references and indexes.
£E1.75
Handbook of Hadith Mutawatir.
Egy-Islam.

MÜTEVATİR

HDS

Kuvvat

İbn Abidin, C.I-S. 486

MÜTEVATİR

Rebh

المنخول

الغزالي

٢٤٤ - ٢٢٥

899

TEVATÜR bl. Mütevatir

المغني

التواتر (اهل التواتر)

20/1,72

297.47
KAD.m

Mevzu Mütevâtirât

Gazzali, el-İktisad, 16

181 HANSU, Hüseyin. Notes on the term *mutawātir* and its reception in *ḥadīth* criticism. *Islamic Law and Society*, 16 iii-iv (2009) pp.383-408. (... a report that is well known or widespread, but which does not necessarily yield certain knowledge.)

Mütevatir

MADDE [illegible]

Mütevatir (HDS)
Kettani, Muhammed Abdülhay

19 HAZIRAN 1993

AR. GÖR.
ALİ AKYÜZ

• Mütevatir Hadisler Ve Kettani'nin **"Nazmu'l-Mütenasir Fi'l-Hadisi'l-Mütevatir"** isimli eseri (lisans tezi)

-Mütevatir (HDS)

AYVALI, Ramazan (Doç. Dr.), "Lütevâtir Hadislere Dair Üç Eser Üzerinde Bir İnceleme" **Selçuk Üniversitesi, İlâhiyat Fakültesi Dergisi,** 2, (1987), 141 - 156.

1007

١ ـ الحديث المتواتر
إعداد خليل إبراهيم ملاخاطر.ـ جدة: مكتبة دار الوفاء، ١٤٠٤ هـ،
٩٣ ص.ـ (المبسوط في علوم الحديث؛ ٢)

— Mütevatir
-Haberi Vahid

٢ ـ خبر الواحد في السنة وأثره في الفقه الإسلامي
سهير رشاد مهنا.ـ القاهرة؛ بيروت: دار الشروق، ١٤٠٠ هـ،
١٢٢ ص

Haberi Vahid

Tevâtür (konusunda münakaşa)

3759

Hayyat
İntisar 113 vd

87-964406

Mullā Khāṭir, Khalīl Ibrāhīm.
(Ḥadīth al-mutawātir)
الحديث المتواتر / اعداد خليل ابراهيم ملا خاطر • ـ جدة ، المملكة العربيـــة السعودية : مكتبـــة دار الوفـــاء ، [198-]

MÜTEVATİR

93 p. ; 24 cm. —
(المبسوط فى علوم الحديث ؛ 2)
Bibliography: p. 87-90.
$2.50 (U.S.)
A.P.-Islam.

22 KASIM 199

Mullākhāṭir, Khalīl Ibrāhim
search under
Mullā Khāṭir, Khalīl Ibrāhim.

- نظم المتناثر من الحديث المتواتر
محمد بن جعفر الكَتّاني (ت١٣٤٥ هـ).- فاس: المطبعة
المولوية، ١٣٢٨ هـ، ١٥٧ص
بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٠ هـ، ١٥٧ص
— Meşhûrî Muhammed b. Ca'fer
— Mütevatir

Tevatür

Ali Osman Yüksel

• Kur'an-ı Kerim'in Tevatürü ve Bu Tevatürün Sonuç ve Faydaları (Nesil Dergisi, Sayı: 9-10,11)

Türkiye Diyanet Vakfı
Kütüphanesi
İslâm Ansiklopedisi

نور الدين عتر
دكتوراه في علم الحديث من جامعة الأزهر
مدرس في كلية الشريعة بجامعة دمشق

Müdafaatip

الإمام الترمذي

والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين

١٣٩٠هـ - ١٩٧٠ م

١ — المقاصد الحسنة للحافظ السخاوى .
٢ — كشف الخفاء ومزيل الإلباس لإسماعيل بن محمد العجلونى .
وانظر الحديث المشهور فى علوم الحديث لابن الصلاح ونكت العراق عليه ص ٢٢١ وما بعدها . وشرح شرح النخبة الموضع السابق . وتدريب الراوى ص ٣٦٩ — ٣٧٠ .

الحديث المستفيض

وأما المستفيض :

فهو المشهور عند جماعة من العلماء ، وقيل المشهور أعم من المستفيض ؛ لأن المستفيض يكون فى ابتدائه وانتهائه وأثنائه سواء ، ومنهم من غاير فعكس أى جعل المشهور ما يكون فى ابتدائه وانتهائه سواء ، والمستفيض أعم من ذلك .

وقيل إنه ما تلقته الأمة بالقبول من غير اعتبار عدد ، فهو والمتواتر بمعنى واحد على هذا القول . وإليه مال الحافظ ابن حجر ، حيث قال : « وليس من مباحث هذا الفن » .

وانظر بحث المستفيض فى النخبة وشرحها ص ٣١ . وتدريب الراوى ص ٣٦٩ ، وفتح المغيث للسخاوى ٣٤٥ . وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ٤٠٧ .

الحديث المتواتر

وأما المتواتر :

فهو الخبر الذى رواه جمع كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب ، عن مثلهم ، إلى انتهاء السند ، وكان مستندهم الحس .

فقولهم : « جمع كثير » أى بغير تقييد بعدد ، إنما المقصود العدد الذى يحصل به إحالة العقل تواطؤهم على الكذب ، وكذا وقوع الكذب أو السهو منهم بالمصادفة .

ومال بعض العلماء إلى تعيينه ، فقيل إذا بلغوا سبعين كان متواتراً ، بقوله تعالى « واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا » . وقيل أربعين ، وقيل اثنى عشر ، لقوله « وبعثنا منهم اثنى عشر نقيباً » . وقيل أقل من ذلك ، حتى قيل بالأربعة اعتباراً بالشهادة على الزنا . لكن ليس فى شىء من ذلك مقنع ، وإنما العبرة بحصول العلم اليقينى بصدق الخبر

وقولهم : « وكان مستندهم الحس » أخرج القضايا العقلية الاعتقاديه ، كوحدانية الله ، والعقلية الصرفة ، ككون الواحد نصف الاثنين ، فإن العبرة فيها للعقل لا للاخبار .

ومن العلماء من عد المتواتر قسماً من الحديث المشهور ، كابن الصلاح ، والنووى .

ومن أمثلة المتواتر : حديث : « من كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » . رواه عن النبى — صلى الله عليه وسلم — بهذا اللفظ بضع وسبعون صحابياً .

هذا ولا يشترط فى رواة المتواتر ما يشترط فى رجال الصحيح من العدالة والضبط ، بل العبرة بكثرتهم تجعل العقل يحكم باستحالة تواطئهم على الكذب . حتى لو أخبر أهل بلدة كفار أنهم رأوا انفجاراً ، أو حريقاً كبيراً فى بلدتهم ، حصل العلم اليقينى بصدقهم .

وهذا لا يدخل هذا النوع فى علوم الحديث ، وليس من صناعة هذا العلم ، لأن هذا العلم يبحث فيه عما يوصل إلى معرفة صحة الحديث أو حسنه ، أو ضعفه . والتواتر لا يحتاج فيه إلى البحث ، لأن العمدة فيه على كثرة العدد ، كثرة تحصل العلم اليقينى ، وهو أمر ضرورى فطرى ، يحصل لكل سامع ، دون حاجة إلى البحث والنظر . ومن هنا نجد الترمذى يروى الحديث « من كذب على متعمداً . . . » ويقول فيه « حسن صحيح » ولا يذكر أنه متواتر .

D-2

لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة

Müferradat (17-22)

18 MAYIS 1991

تصنيف
أبي الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي
صاحب تاج العروس

دراسة وتحقيق
محمد عبد القادر عطا

4100
2973
.258L

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

بيان حد التواتر وما فيه من اختلاف

اعلم أن الخبر المتواتر انما ذكره الأصوليون دون المحدثين، خلا الخطيب أبا بكر البغدادي، فإنه ذكره تبعاً للمذكورين، وإنما لم يذكره المحدثون، لأنه لا يكاد يوجد في روايتهم ولا يدخل في صناعتهم.

قال: ابن ابي الدم[1] في كتاب «العناية» ــ وقال غيره: «لأنه ليس في مباحث علم الإسناد، إذ هو يبحث فيه عن صحة الحديث وحسنه أو ضعفه، ليعمل به أو يترك منه حيث صفات الرجال، وصيغ الآداء.

والمتواتر لا يبحث عن رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث لايجابه اليقين». ثم قال ابن أبي الدم: «ومن رام من المحدثين وغيرهم ذكر حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم متواتر، وجدت فيه شروط التواتر الآمن ذكرها، فقد رام محالاً».

(١) هو: إبراهيم بن عبدالله بن عبد المنعم الهمداني الحموي، شهاب الدين أبو إسحاق، المعروف بابن أبي الدم. مؤرخ باحث من علماء الشافعية، مولده ووفاته بحماة في سورية. تفقه ببغداد وسمع بالقاهرة وحدث بها وبكثير من بلاده الشام، ولد عام ٥٨٣ هـ، ١١٨٧ م، تولى قضاء حماة ومات بها عام ٦٤٢ هـ، ١٢٤٤ م. أنظر: (شذرات الذهب ٢١٣/٥، الأعلام للزركلي ٤٩/١، كشف الظنون ٤٧/١، ٣٠٥، وطبقات الشافعية ٤٧/٥).

Tarandı
A. Yüksel

روضة الناظر وجنة المناظر
في أصول الفقه
على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

تأليف
موفق الدين: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي
٥٤١ - ٦٢٠هـ

قدم له، وحققه، وعلق عليه
الدكتور عبد الكريم بن علي بن محمد النملة
الأستاذ المشارك
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية الشريعة بالرياض
قسم أصول الفقه

Müdevatır (347-362)

Demirbaş No: 139255-1
Tasnif No: 297.514 KUD.R

07 MART 1996

المجلد الأول

مكتبة الرشد
الرياض
1994/1410

وقال: «كنا نخابر أربعين سنة» (١)، وقالت عائشة [رضي الله عنها] (٢): «كانوا لا يقطعون في الشيء التافه» (٣)

فإن قال الصحابي: «كانوا يفعلون»: فقال أبو الخطاب (٤): يكون نقلاً للإجماع (٥)؛ لتناول اللفظ إياه.

وقال بعض (٦) أصحاب الشافعي (٧): لا يدل ذلك على فعل الجميع ما لم يصرح بنقله عن أهل الإجماع (٨)

[و](٩) قال أبو الخطاب: وإذا قال الصحابي: «هذا الخبر منسوخ» وجب قبول قوله (١٠).

ولو فسّره (١١) بتفسير: وجب الرجوع إلى تفسيره (١٢).

* * *

(١) أخرجه عنه مسلم في كتاب البيوع، باب كراء الأرض صحيح مسلم (١١٧٩/٣).
(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «هـ».
(٣) أخرجه عنها ابن أبي شيبة في المصنف كما قال الزيلعي في نصب الراية (٣٦٠/٣) بلفظ: «لم تكن يد السارق تقطع على عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافه».
(٤) آخر الورقة (٢٨) من «م».
(٥) انظر التمهيد لأبي الخطاب (١٨٤/٣)، والعدة (٩٩٨/٣) الإحكام للآمدي (٨٩/٢) المسودة (ص٢٩٦)، وعبارة أبي الخطاب وأبي يعلى كذا: «فإن قال الصحابي أو التابعي: كانوا يفعلون» وهذه العبارة أولى من عبارة أبن قدامة هنا.
(٦) آخر الورقة «٤١» من «هـ».
(٧) لفظ «ل»: «بعض الشافعية».
(٨) انظر الإحكام للآمدي (٨٩/٢).
(٩) ما بين المعقوفتين من «م» فقط.
(١٠) انظر التمهيد لابي الخطاب (١٨٩/٣).
(١١) أي: إذا فسر الصحابي الخبر الذى رواه.
(١٢) عند أبي الخطاب وبعض العلماء فانظر التمهيد لأبي الخطاب (١٩٠/٣) العدة (٨٣٧/٣).

فصل

وحدّ الخبر هو: الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب (١)(٢)
وهو قسمان: «تواتر» و«آحاد».
فالمتواتر (٣) يفيد العلم، ويجب تصديقه، وإن لم يدل عليه دليل آخر (٤)
وليس في الأخبار ما يعلم صدقه بمجرده إلا المتواتر.
وما عداه إنما يعلم صدقه بدليل آخر يدل عليه سوى نفس الخبر.

(١) في «أ»: «والتكذيب».
(٢) انظر هذا التعريف وتعريفات أخرى للخبر في: المستصفى (١٣٢/١)، كشف الأسرار (٣٦٠/٢)، نهاية السول (٢٤٥/١)، الإحكام للآمدي (٨/٢)، فواتح الرحموت (١٠٢/٢)، تيسير التحرير (٢٤/٣)، المعتمد (٥٤٣/٢)، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٤٧/٢)، المسودة (ص٢٣٣)، شرح اللمع (٥٦٩/٢)، المحصول (٣٠٦/١/٢) البحر المحيط (٢١٨/٤).
(٣) المتواتر لغة مأخوذ من التواتر وهو: تتابع شيئين بمهلة أي: واحد بعد واحد من الوتر. انظر المصباح المنير (١٠٠٢/٢)، القاموس (١٥٦/٢) والمتواتر اصطلاحاً: هو خبر عدد يمتنع معه لكثرته تواطؤ على كذب عن محسوس، أو خبر عدد عن عدد وكذلك إلى أن ينتهي إلى محسوس انظر ذلك التعريف وغيره من تعريفات المتواتر المعتمد (٦٥٢/٢)، المسودة (ص٢٣٤)، شرح تنقيح الفصول (ص٣٤٩)، الإحكام لابن حزم (٩٣/١)، الإحكام للآمدي (١٤/٢).
(٤) انظر الإحكام للآمدي (١٤/٢)، كشف الأسرار (٣٦٠/٢)، الإحكامُ لابن حزم (٩٣/١) المسودة (ص٢٣٣)، العضد على ابن الحاجب (٥٢/٢).

٥-١

4.F.4/2443

Fakhruddin Muhammad ibn Umar al-Razi

Mutekaddir (323-384)

المحصول

في علم أصول الفقه

للإمام الأصولي النظار المفسر

فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي

٥٤٤-٦٠٦هـ/١١٤٩-١٢٠٩م

دراسة وتحقيق

الدكتور

طه جابر فياض العلواني

الجزء الثاني

القسم الأول

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Ansiklopedisi
Kütüphanesi
Sayı: 3069-4
Tasnif No.: 297.501
FAR.M

13 SUBAT 1995

Türkiye Diyanet Vakfı

من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٠٠-١٩٨٠

القسمُ الأوّلُ ـ في الخبرِ المقطوعِ به، وهو إمّا أنْ يكونَ صدقاً أو كذباً.

أمّا الصدقُ ـ فطريقُ هذا القطعِ، إمّا أن يكون ـ هو التواترُ، أو غيرُهُ.

ونحن نتكلّم ـ أولاً ـ في التواترِ، ثمّ في سائرِ الطرقِ ـ المفيدةِ للقطعِ. ثمّ في الطرقِ ـ التي يظنّ أنّها تفيدُ القطعَ، وإنْ لم تكنْ كذلكَ.

* * * * * * * * *

الباب الاول

في التواتر

المسألةُ الأولَى :

التواترُ ـ في [أصلِ ؟ [1]] اللّغةِ ـ عبارةٌ عن مجيءِ الواحدِ بعدَ الواحدِ بفترة بينهما؛ مأخوذٌ من قوله ـ تعالى ـ : « ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَاً [2] » أي : رسولاً بعدَ رسولٍ ـ بفترةٍ بينهما ـ فكذا [3] التواترُ في المخبرِينَ ـ المرادُ به : مجيئُهُم على [غيرِ [4]] الاتّصالِ.

وأمّا ـ في اصطلاحِ العلماءِ ـ فهو خبرُ أقوامٍ بلَغُوا في الكثرةِ إلى حيثُ حصلَ العلمُ بقولِهِم [5].

* * * * * * * * *

المسألةُ الثانية :

أكثرُ العلماءِ [6]

(١) لم ترد الزيادة في ج.

(٢) الآية (٤٤) من سورة المؤمنين.

(٣) في آ، ى : «فكذلك».

(٤) سقطت الزيادة من ج.

(٥) وانظر ما كتبناه في معنى «التواتر» واقسامه في ص (١١٤ ـ ١١٧) من هامش هذا القسم من الكتاب.

(٦) في ل أ، ج، ح : «العقلاء».

MÜTEVATİR
İslâm Tarihi

In the Name of Allah, the Most Gracious, the Dispenser of Grace !

ISLAMIC JURISPRUDENCE IN THE MODERN WORLD

علم الفقه فى العالم العصرى

['Ilm al-Fiqh fi'l-'Ālam al-'Aṣrī]

BY

ANWAR A. QADRI

B.A.,LL.B.; M.L.I. (Wisconsin) U.S.A.;
C.C.L. (UISC) Luxembourg

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Ansiklopedisi
Kütüphanesi

Kayıt 7607
Tasnif No.: 297.5
QAD.I

TAJ COMPANY

method. The Ḥanafī school belongs to the group of lawyers and jurists while the Shāfi'ī and others adopt the traditionary view. Presently, for the subject of our book, the lawyer's interpretation has been adopted and on other aspects the readers will find the *Ḥadīth* teachers' approach in Qasṭallānī and Nawawī's commentaries on Bukhārī and Muslim.[28]

Primarily, under the universally accepted principles, a tradition may be *Ḥadīth-i-Qaulī*, that is, an account of something the Prophet said ; or *Ḥadīth-i-Fi'lī*, a record of something which he did ; or *Ḥadīth-i-Taqrīrī*, a statement of some act performed by other persons in his presence, and which action he did not forbid. The researches, generally in the filed of Traditions, are termed *rijāl al-jāh wa'l-ta'dīl*, the men who declare the Traditions as valid or invalid as a science. However, there have been some differences of opinion among the schools on the method of acceptance of Traditions as there is a difference between a jurist and a moralist or a historian—the law and the morals or other science in other systems.[29]

From the point of view of "continuity" or *ittiṣal*, i.e. completeness of the chain of transmission from the last transmitter all the way back to the Prophet, the jurists having distinguished four kinds of *Sunnah* (the sayings instead of doings : cf. *Kashf*, 679, but on principles both : cf. *Taudīḥ*, 358 ; *Talwīḥ*, 359), the first three being "continuous" and the fourth "discontinuous".

The "continuous" or *muttaṣil* report of the *Sunnah* includes : (*a*) the *Mutawātir*—an undoubted tradition, the chain of which is perfect and of which chain each narrator possessed all the necessary qualification for his office. In other words, it is a report of a people numerically indefinite (*la yusha 'adadun* : cannot be collected into an aggregate by numbering) whose agreement upon a lie is inconceivable, in view of their large number, reliability (*'adalah*), and diversity of residence. Some authorities say there are only a few of such Traditions, while others hold otherwise. According to one view, a report would not be called *mutawātir* if its content is believed on grounds as matters of axiomatic knowledge or reason. It is held that the term *muatwātir* applies only to the report which inspires confidence by virtue of the large number of reporters. In order to classify a report as *mutawātir*, it is essential that : (1) the number of reporters must be large enough to

28. For this reason, it is submitted that the modern writers generally do not approach the legal research and legal problems with the lawyer's approach. Adopting the *Ahl-ul-Ḥadith* method, they do not properly analyse the current legal problems as they should be judged.

29. The best treatment is given in Ibn al-Ṣalaḥ, *Muqaddimah fi 'Ulūm al-Ḥadith* (Bombay, 1938) ; Qāsimī, *Qawā'id al-Taḥdith min Funūn Muṣṭalaḥ al-Ḥadith* (Damascus, 1925).

exclude an agreement among them to spread a false report ; (2) the reporters must base their reports on sense-perception ; and (3) the above conditions must have been met from the origin to the very end. The examples of the kind are passages in the Qur'ān and the *Sunnah* on the number of prostrations, rates of *Zākat*, etc.[30]

(*b*) The *Mashhūr* (lit. widespread)—a report originally supported by a few individuals (*aḥād*) but later spread and transmitted by numerically indefinite people whose agreement upon a lie is inconceivable, these people belonging to generations succeeding to the Companions. It is necessary that the report should have been diffused in the first or second generation after the Prophet, and not later. According to the general view, a *mashhūr* tradition stands higher than the individual or *aḥād* tradition and its non-acceptance entails error, though not heresy. It endangers conviction but not positive knowledge or *yaqīn* (cf. Bazdawī, 688).

(*c*) The *Khabar al-Wāḥid*—a report transmitted by one or more or two or even more, provided their number falls short of that required for the *mutawātir* tradition. This tradition does not establish positive knowledge but does create an obligation for human conduct, according to the Ḥanafī lawyers. Others as of the *Ḥadīth*-folk expressed an opinion that an individual report engendered knowledge since it creates an obligation for human conduct. Some others held that it did not create obligation for human conduct, since it does not endanger knowledge as a conduct may be based on knowledge alone. The Ḥanafī view is supported by legal evidences from the Qur'ān, the *Ijmā'* and reason.

(*d*) The "discontinuous," or *Khabar al-Munqaṭi'*, is a report in whose continuity of transmission, unlike that of the above, there is a break. The discontinuity may be of two kinds : (1) formal or *Ẓāhir* and (2) real or *Bāṭin*, as explained below.

(1) *Formal discontinuity.* It occurs when the continuity of transmission is not complete all the way back to the Prophet, as in the case of an unsupported report or *mursal*, i.e. when there is a failure to mention the chain of transmitters. [a]

a. Illustration. When someone says, "The Prophet said so and so," without supporting (*isnād*) his statement by saying : "So and so related to us, on the authority of so and so, on the authority of the Prophet."[31]

30. For details, see *Minhāj*, II, 77 ; *Technical Dictionary*, 147 f.; Ṣadr-ush-Sharī'ah, *Taudīḥ* ; Taftazānī, op. cit., Bazdawī, op. cit.; 681 f.; Aghnides, op. cit., 40 ff.

31. Cf. Aghnides, op. cit., 45 ; also see Ṣadr-ush-Sharī'ah, op. cit., 367 ; Bazdawī, 724 ; Karkhī, *Kashf*, 683. It should be noted that, according to *Ahl-ul-Ḥadith*, *mursal* means a report none of whose transmitters has been mentioned and *musnad* is the opposite as supported. The report is termed *munqaṭi'* if one transmitter is omitted, or, if more, it is *mu'ḍall*.

Ḥaraka al-fikriyya wa'l-adabiyya fī Djabal ʿĀmil, 1st ed. Beirut 1963, 2nd enlarged ed. 1982; ʿAlī Muruwwa, *al-Tashayyuʿ bayn Djabal ʿĀmil wa-Īrān*, London 1987; Muḥ. Djawād Mughniyya, *al-Waḍʿ al-ḥāḍir fī Djabal ʿĀmil*, 1st ed. 1947, 2nd ed. 1984; Muḥ. ʿAlī Shams al-Dīn, *al-Iṣlāḥ al-hādiʾ*, Beirut 1985 (biography of Muḥsin al-Amīn); Ḳayṣar Muṣṭafā, *al-Shiʿa al-ʿāmilī al-ḥadīth fī djanūb Lubnān*, Beirut 1981. For further material in Arabic, see Yūsuf al-Dīb (ed.), *Fihrist Djabal ʿĀmil, 1909-1986*, Beirut 1986. An invaluable source is the journal *al-ʿIrfān*, founded in 1909 in Ṣaydā; cf. Tarif Khalidi, *Shaykh Ahmad ʿArif al-Zayn and al-ʿIrfan*, in Marwan R. Buheiry (ed.), *Intellectual life in the Arab East*, Beirut 1981, 110-24. Further literature in western languages: Fouad Ajami, *The Vanished Imam*, London 1986; A. Cohen, *Palestine in the 18th century*, Jerusalem 1973; A. Hourani, *From Jabal ʿĀmil to Persia*, in *BSOAS*, xlix (1986), 133-40; H. Lammens, *Les "Perses" du Liban et l'origine des Métoualis*, in *MUSJ*, xiv (1929), 23-39; Chibli Mallat, *Shiʿi thought from the south of Lebanon*, Oxford 1988; R. Norton, *Amal and the Shia. Struggle for the soul of Lebanon*, Austin 1987; Monika Pohl-Schöberlein, *Die schiitische Gemeinschaft des Südlibanon*, Berlin 1986; A. Rieck, *Die Schiiten und der Kampf um den Libanon. Politische Chronik 1958-1988*, Hamburg 1989; C.E. Bosworth, *Bahāʾ al-Dīn al-ʿĀmilī and his literary anthologies*, Manchester 1989. (W. ENDE)

AL-MUTAWALLĪ, ABŪ SAʿD ʿABD AL-RAḤMĀN B. MAʾMŪN, Shāfiʿī jurist, born at Nīsābūr in 426/1035 (or 427/1036), died in Baghdād in Shawwāl 478/February 1086. In *fiḳh*, his principal teachers were the *ḳāḍī* al-Ḥusayn al-Marwarrūdhī (d. 462/1070; see al-Subkī, *Ṭabaḳāt*, iv, 356-65) and Abu 'l-Ḳāsim al-Fūrānī al-Marwazī (d. 471/1079; *ibid.*, v, 109-15). In the history of the Shafiʿī school, he is primarily known as *ṣāḥib al-Tatimma*, that is, as author of a "Supplement", which was never completed, to the *Ibāna* of al-Fūrānī (see Brockelmann, I, 387, S I, 669). On the death of Abū Isḥāḳ [*q.v.*] in Djumādā II 476/October 1083, he succeeded him for some time in the Niẓāmiyya at Baghdād; dismissed the same year and replaced by Abū Naṣr b. al-Ṣabbāgh (d. 477/1085), he was restored a few months later to his functions, which he retained until his death.

Besides his works of *fiḳh* (including a "Summary" concerning successions which is attributed to him), al-Mutawallī is also the author of a brief treatise on the *uṣūl al-dīn*, the title of which is not mentioned by his biographers, and which has recently been the object of two editions: the first (1986) under the title of *al-Mughnī* (after the ms. of Alexandria, Baladiyya 2014 d), the second (1987) under that of *al-Ghunya* (after the ms. of Istanbul, Aya Sofya 2340). This treatise, rightly described by al-Subkī as conforming to the doctrine of al-Ashʿarī, is in fact nothing more than a fairly systematic plagiarism —in spite of a few modifications or suppressions—of the *K. al-Irshād* of Abu 'l-Maʿālī al-Djuwaynī [*q.v.*], and is therefore of little interest beyond the assistance which it may supply in the reading of the latter work.

Bibliography: Ibn al-Djawzī, *Muntaẓam*, ix, 18; Ibn Khallikān, *Wafayāt*, ed. I. ʿAbbās, iii, 132-3; Dhahabī, *ʿIbar*, Kuwait 1960, iii, 290; Subkī, *Ṭabaḳāt al-Shāfiʿiyya*, Cairo 1974-6, v, 106-8; Ibn Kathīr, *Bidāya*, xii, 128; Ibn al-ʿImād, *Shadharāt*, iii, 358; M. Bernand, *Un ouvrage de kalam ashʿarite attribué à un contemporain d'al-Juwayni*, in *Islamic theology and philosophy, Studies in honor of G.F. Hourani*, ed. M.E. Marmura, Albany 1984; idem, *Le Mugnī d'al-Mutawallī*, Supplement to *Annales Islamologiques*, Cairo 1986 (on this edition, see *Bulletin Critique des Annales Islamologiques*, no. 5 [1988], 54-9); al-Mutawallī al-Shāfiʿī, *al-Ghunya fī uṣūl al-dīn*, ed. ʿImād al-Dīn A. Ḥaydar, Beirut 1406/1987.

(D. GIMARET)

MUTAWĀTIR (A.), active participle of Form VI of *w-t-r*, "that which comes successively". It is used as a technical term in two senses:

(a) In the methodologies of *ḥadīth* [*q.v.*, and for the term see Vol. III, 25b] and of law, the term is the counterpart of *khabar al-wāḥid* [*q.v.*] and denotes a Prophetic tradition (or, in general, any report) with multiple chains of transmission [see ISNĀD]. Concerning the requisite number of concurrent chains that would make a report *mutawātir*, there is no unanimity; it is supposed to be a sufficient number to preclude the possibility of possible agreement on an error or of collusion in a forgery. The Kurʾān, e.g., is clearly transmitted by *tawātur* [*q.v.*]. The works on *ḥadīth* methodology do not devote much attention to the notion, whereas most compendiums on *uṣūl al-fiḳh* (juridical methodology) contain chapters—sometimes lengthy ones—on it within the section dealing with *akhbār* (reports). This is only natural, because the notion of *mutawātir* grew out of discussions of the *ḥudjdjiyya* (possibility of proof, conclusiveness) of a Prophetic tradition for determining the legal status of an act, which was a central concern of the legal theorists. In fact, a *mutawātir* tradition was considered by the majority of authorities to yield knowledge (*ʿilm*) and certitude (*yaḳīn*) rather than presumption (*ẓann*). There are not too many traditions that qualify as *mutawātir*, especially not of the *mutawātir bi 'l-lafẓ* variety, in which the texts appended to the various chains are identical in wording (the opposite being *mutawātir bi 'l-maʿnā* where the texts are identical in meaning only). Al-Suyūṭī [*q.v.*] and others made collections of them. But, as Juynboll has shown, even a recognised *mutawātir* tradition may not reflect recognised historical truth (*Muslim tradition*, ch. iii).

In the epistemology of *kalām* theology (and to some extent, philosophy, see e.g. Ibn Sīnā, *al-Nadjāt*, Cairo 1357/1938, 61), the idea of *tawātur* was extended to all reports on distant times or places and covered such propositions as "there is a city called Mecca" and "there has existed a king called Alexander". Most authors consider that knowledge based on a *mutawātir* report is "immediate" (*ḍarūrī*) just like sense-perception, and not "acquired" (*muktasab*) by reasoning.

Al-Taftāzānī in his commentary on the *ʿAḳīda* of Abū Ḥafṣ ʿUmar al-Nasafī (d. 537/1142), 33-4, mentions two objections to the validity of *mutawātir* reports. The first is that Jews and Christians accept as *mutawātir* reports that are rejected by Muslims. To this objection, al-Taftāzānī simply replies that the possibility that these reports should be *mutawātir*, is excluded. The second objection is that the reports of every single reporter (*āḥād* [see KHABAR AL-WĀḤID]) represent an opinion only and that an accumulation of opinions cannot be said to afford certainty. To this, al-Taftāzānī replies that often plurality has a power of which singleness is devoid, e.g., a cord made of hair.

(b) In prosody, the term is applied to the rhyme in which only one moving letter intervenes between the last two quiescents. See also ḲĀFIYA, esp. at IV, 412b, top.

Bibliography: For (a), ʿAbd al-Ḳāhir al-Baghdādī, *Uṣūl al-dīn*, Istanbul 1928, 11 ff.; *Waṣiyyat Abī Ḥanīfa*, art. 16; Abū Ḥafṣ ʿUmar al-Nasafī, *ʿAḳīda*, ed. W. Cureton, 1-2; Abu 'l-Barakāt al-Nasafī, *ʿUmda*, ed. Cureton, 1; Taftāzānī, commentary on Nasafī's *ʿAḳīda*, Istanbul

K-26
MÜTEVATİR (5-18)
Türkiye Diyanet Vakfı
Kütüphanesi
İslâm Ansiklopedisi
DİA Iştirak demirbaş
A-Yücel

قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة

تأليف
الإمام جلال الدين السيوطي

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Ansiklopedisi Kütüphanesi
Kayıt No: 6062
Tasnif No.: 297.3 SUY.K

تحقيق
الشيخ خليل محيي الدين الميس

13 MAYIS 1991

المكتب الإسلامي

الحديث المتواتر [1]
هو من أعلى مراتب الحديث الصحيح

وعرَّف به أهل الاختصاص فقالوا:

المتواتر: خبر جماعة يفيد العلم لا بالقرائن المنفصلة بل بنفسه [2].

وقال ابن الصلاح: هو عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولا بد في إسناده من استمرار هذا الشرط في رواته من أوله إلى منتهاه [3].

وقال النووي: هو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة عن مثلهم من أول الاسناد إلىٰ آخره [4].

وقال البزدوي: المتواتر الذي اتصل بك من رسول الله ﷺ اتصالاً بلا شبهة حتى صار كالمعاين المسموع منه وذلك أن يرويه قوم لا يُحصى عددهم ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب لكثرتهم وعدالتهم وتباين أماكنهم [5].

---

(١) التواتر لغة: المتتابع على التراخي وقيل عبارة عن مجيء الواحد بعد الواحد بفترة بينهما، ومنه قوله تعالى ﴿ثم ارسلنا رسلنا تترا﴾ أي متتابعين رسولا بعد رسول بينهما فترة والمواترة: المتابعة ولا تكون المواترة بين الأشياء إلا اذا وقعت بينهما فترة.

(٢) ابن الهمام ـ تيسير التحرير (٣ / ٣٠) والتقرير (٢ / ٢٣٠).

(٣) التقريب.

(٤) مقدمة ابن الصلاح.

(٥) كشف الاسرار (جـ ٢ / ٣٦٠).

DİA Atatürk Kitaplığı
Müteferrik (79-88)
18 MAYIS 1991
7793
297.3
ABD.T

دراسات فى السنة
(٢)

توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى
أسسه واتجاهاته

الدكتور
رفعت فوزى عبد المطلب
كلية دار العلوم – جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

الناشر
مكتبة الخانجى بمصر

١٤٠٠ هـ = ١٩٨١ م

٣ – وهناك قسم آخر عند الأحناف خاصة ويسمونه « المشهور »، وهو ما نقله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الآحاد من الصحابة ، ثم تواتر فى طبقتى التابعين وتابعيهم . فباعتبار الأصل هو من الآحاد ، وباعتبار الفرع هو متواتر ، ومثاله ما روى المغيرة بن شعبة قال : كنت مع النبى صلى الله عليه وسلم ، فى سفر ، فأهويت لأنزع خفيه . فقال : « دعهما ، فإنى أدخلتهما طاهرتين »، فمسح عليهما. وكقوله عليه السلام « لا يرث القاتل »، وقوله صلى الله عليه وسلم ، « لا تنكح المرأة على عمتها ، ولا على خالتها[1] ».

المتواتر وحجيته :

١٣٥ – والمتواتر موثوق به ، لبعد تهمة التواطؤ على الكذب من ناقليه ؛ لكثرة عددهم وتباين أمكنتهم ، فهو يضاهى السماع من الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة ، و « لهذا كان موجباً علم اليقين عند جمهور الفقهاء ».

ويقول شمس الأئمة السرخسى – مبيناً مقدار الثقة بالمتواتر عند الأحناف والشافعية : « ثم المذهب عند علمائنا أن الثابت بالمتواتر من الأخبار علم ضرورى كالثابت بالمعاينة ، وأصحاب الشافعى يقولون : الثابت به علم يقين ولكنه مكتسب لا ضرورى » ثم حكى قولا ثالثاً لطائفة قالت : إن المتواتر يفيد علم طمأنينة القلب لا علم اليقين ، ومعنى هذا أنه يثبت العلم به مع توهم الغلط أو الكذب ، ولكن لرجحان جانب الصدق فى نقله تطمئن القلوب إليه[2] ، وكلهم مجمعون – تبعاً لهذا – على حجيته ووجوب العمل به .

منكرو حجية المتواتر :

١٣٦ – وإذا كان هذا هو رأى عامة المسلمين ، فقد خالفهم من يقول : إن الخبر – والمتواتر منه – لا يكون حجة أصلا ، ولا يقع العلم به بوجه من الوجوه ، لأن الذى تولى نقله المخبرون ، ويمكن أن يجتمعوا على اختراعه ،

---

(١) أصول السرخسى جـ ١ ، ص ٢٩٢ – البداية فى أصول الفقه : شرف الدين محمود خطاب الطبعة الثالثة ١٣٥٢ هـ – ١٩٣٣ م مطبعة الاستقامة – القاهرة جـ ٢ ص ٨ .

(٢) المصدر السابق جـ ١ ص ٢٨٣ ، ٢٩١ ، ٢٨٤ .

ابن تومرت لمفهوم الأمارة ، وهو ما نلمحه بوضوح في الأمثلة التي ساقها في شرح الأمارة والتي من بينها : زوال الشمس للصلاة ورؤية الهلال للصوم(112) ، وعدالة الشاهد لقبول شهادته ، وقبول الشهادة في الأحكام المشترطة فيها(113) ، كما نلمحه بأكثر وضوح في قوله : « الشارع له أن يعلق الحكم بأمارة وبغير أمارة ، وله أن يعلق بأمارة محسوسة مقطوع بها وغير محسوسة »(114) ، ولا اخاله في هذا القول الا مشيراً الى علل الأحكام ضمن ما يشير اليه .

يتبين مما تقدم أن المهدي كان له عهد سابق بفكرة الأمارة من خلال ما كتبه الغزالي أو غيره من الأصوليين ، الا أنه أنضج هذه الفكرة ووضحها ووضع لها مصطلح الأمارة الذي قد يكون استوحاه من كلمة « العلامة » التي استعملها الغزالي اطلاقاً على العلة الشرعية من حيث كونها سبباً للحكم كما رأيناه . وانما أختار المهدي هذا المصطلح دون « الشرط » الذي استعمله البزدوي ، والسبب الذي استعمله الغزالي ، لخلو كلمة الأمارة من المعنى العلي بأي مفهوم من المفاهيم ، وهو ما يوافق تمام الموافقة الغرض الذي وظف لخدمته فكرة الأمارة ، وهو استقلالية الأصل بايجاب الحكم ، ونفي أن يكون لأي أمر آخر مدخل عِلّي فيه . ويمكن أن نعتبر هذا التوظيف لفكرة الأمارة ، مع ما اقتضاه من شرح للعلاقة بين الأطراف الثلاثة : الأصل والأمارة والحكم ، من مظاهر الابتكار والطرافة(115) .

4 ـ طريق ثبوت الأصل (التواتر) :

قد انحصرت أصول الأحكام عند المهدي كما رأيناه في الأصول المقطوع بها من كتاب وسنة واجماع ، وهذه الأصول ذات طبيعة خبرية ، لا يتأتى لنا الوقوف

---

(112) ابن تومرت ـ أعز ما يطلب : 9

(113) نفس المصدر : 26

(114) نفس المصدر والصفحة ، وقد نسب شارح أعز ما يطلب : 274 ظ الى المهدي قوله : « الامارة على ضربين قطعية وظنية ، فالقطعية كالهلال وكون رؤيته أمارة للصوم وكالزوال وكون رؤيته أمارة للصلاة ، والظنية كالشهادة وأخبار الآحاد »

(115) أنظر فيما يتعلق بالأمارة عند المهدي : غولدزيهر ـ محمد بن تومرت : 46-47 ، برنحفنك ـ مبادئ المهدي ابن تومرت : 146-47 .

D-2

الدكتور عبد المجيد النجار

المهدي بن تومرت

أبو عبد الله محمد بن عبد الله المغربي السوسي

المتوفى سنة 524/1129

حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب

Diyanet Vakfı
3772

دار الغرب الإسلامي

جامع الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم

للإمام أبي السعادات مبارك بن محمد :
ابن الأثير الجزري
٥٤٤ - ٦٠٦هـ
رحمه الله وغفر لنا وله

MÜTEVÂTİR
(65-68)

أشرف على طبعه
العلامة الفقيه الأستاذ الأكبر
الشيخ عبد المجيد سليم
شيخ الجامع الأزهر

حققه
محمد حامد الفقي
رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية

الجزء الاول

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Ansiklopedisi
Kütüphanesi
Kayıt No. : 189-1
Tasnif No. : 297.333 ESİ.C

13 MAYIS 1991

الطبعة الأولى
١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م

الطبعة الثانية
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

أعاد طبعه
دار احياء التراث العربي
بيروت - لبنان

الفرع الثامن
فى الموقوف

وهو على أنواع :

أحدها : الموقوف عن الصحابى ، وقد يخفى على أهل العلم .

وذلك أن يروى الحديث مسنداً إلى الصحابى ، فإذا بلغ إلى الصحابى قال : إنه كان يقول كذا وكذا ، أو كان يفعل كذا وكذا أو كان يأمر بكذا وكذا ، ونحو ذلك .

الثانى : الموقوف على أحد الرواة قبل الصحابى .

مثل أن يقول أحد رواة الحديث « قال ابن مسعود » ولم يكن قد أدركه ولا رآه ، فهذا موقوف عند ذلك الراوى ، وإن كان اللفظ لابن مسعود .

وهذا أحد أنواع المرسل . وهو أحد قسمى المنقطع .

الثالث : أن يكون موقوفاً على أحد رواته ، وهو مسند فى الأصل ، إلا أن أحد رواته قصر به فلم يرفعه ، وهو أحد نوعى المعضل .

الرابع : مايوهم لفظه أنه مسند ، وليس بمسند ، كما روى المغيرة بن شعبة قال « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . يقرعون بابه بالأظافير » .

فهذا يوهم - لذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه - أنه مسند ، وليس كذلك ، إنما هو موقوف على صحابى حكى عن أقرانه من الصحابة فعلاً ، ولم يسنده واحد منهم .

الفرع التاسع
فى ذكر التواتر والآحاد

وصول الحديث إلينا لايخلو من أحد طريقين ، إما بطريق التواتر ، وإما بطريق الآحاد ، ولكل واحد منهما شرح وبيان وأحكام ، يحتاج إلى ذكرها ، لئلا تخلو هذه المقدمة منها .

الذى لا نقدر على تشكيك أنفسنا فيه ، ونقدر على التشكيك فيما نقلوه عن موسى وأبى بكر وعلى .

والشرط الرابع : العدد ، وعدد المحدثين المخبرين ينقسم إلى ناقص ، فلا يفيد العلم ، وإلى كامل ، فيفيد العلم ، وإلى زائد يحصل العلم ببعضه ، ويقع الزيادة فضلة .

فالكامل - وهو أقل عدداً - يورث العلم ، ليس معلوماً لنا ، لكنا بحصول العلم الضرورى نتبين كمال العدد ، لا أنا بكمال العدد نستدل على حصول العلم .

ثم العدد الذى يفيد العلم يفيده فى كل واقعة ، وكل شخص ، بحيث إنه متى وجد العدد أفاد العلم لكل من سمعه فى واقعة ، وذلك إذا تجرد الخبر عن القرائن.

فأما إذا اقترن الخبر بقرائن ، فقد اختلف كل فيه ، فقال قوم : لا أثر لها .

وقال آخرون : لها أثر ، فإن خمسةً أو ستةً لو أخبرونا عن موت شخص لم يحصل العلم بصدقهم ، لكن إذا انضم إليه خروج والد الميت حاسر الرأس حافياً ، ممزق الثياب ، مضطرب الحال ، يلطم وجهه ورأسه ، وهو رجل كبير ذو منصب ومروءة ، لايخالف عادته إلا عن ضرورة ، فيجوز أن يكون هذا قرينة تنضم إلى قول أولئك ، فيقوم فى التأثير مقام بقية العدد .

فدل ذلك على أن العدد يجوز أن يختلف بالوقائع وبالأشخاص ، فرب شخص انغرس فى نفسه أخلاق تميل به إلى سرعة التصديق ببعض الأشياء ، فيقوم ذلك مقام القرائن ، وتقوم تلك القرائن مقام خبر بعض المحدثين المخبرين ، أما متى انتفت القرائن ، فأقل عدد يحصل به العلم الضرورى معلوم لله تعالى ، غير معلوم لنا ، ولاسبيل لنا إلى معرفته ، لأنا لاندرى متى حصل لنا العلم بوجود مكة وبوجود الشافعى مثلا ، عند تواتر الخبر إلينا ، وأنه كان بعد المائة أو المائتين ، ويعسر علينا تجربة ذلك ، وإن تكلفناها ، فسبيل التكلف : أن نراقب أنفسنا إذا قتل رجل فى السوق مثلا ، وانصرف جماعة من موضع القتل ، ودخلوا علينا

K-20
Türkiye Diyanet Vakfı
Kütüphanesi
İslâm Ansiklopedisi
Tarandı
A. Yücel

نَظْمُ المُتَنَاثِرِ مِنَ الحَدِيثِ المُتَوَاتِر

تأليف

أبي الفَيض مَولانا جَعْفَر الحَسَني الإدْرِيسي
الشَّهير بالكتَّاني

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Ansiklopedisi
5938
297.332
KET.N

طبعة جديدة راجعها وضبطها
جماعة من العلماء باشراف الناشر

دار الكتب العلمية
بيروت – لبنان

١٤٠٣-١٩٨٣

7 AGUSTOS 1995

Mükerrer (11 nolu)

جليلة متكاثرة : ولما خفت عليها من الدروس والضياع : جمعتها في مقيد للانتفاع (وسميته بنظم المتناثر ، من الحديث المتواتر) . وكان ذلك قبل وقوفي للسيوطي على أزهاره المتناثرة ، الذي لخصه من فوائده المتكاثرة ، ثم بعد وقوفي عليه : أضفت ما فيه اليه ، ولم أدع حديثاً من أحاديثه إلا ذكرته : وبقولي عند ذكره أورده في الازهار من حديث فلان ميزته ، ثم أذكر ما عده فيه من الصحابة أو التابعين : مستقطاً لما ذكره من المخرجين : فإن تيسرت زيادة نبهت عليها : وبلفظة قلت بعد كلامه أشرت اليها ، ما لم يذكره . أتيت فيه بما يسره الله عليّ من غير تعرض اليه : فيعلم من ذلك إني لم أجد ذلك الحديث لديه ، وقد قال السخاوي في مبحث المتواتر من شرح الألفية ما نصه : وقد أفرد ما وصف بذلك : يعني بالتواتر في تأليف إما للزركشي أو غيره اه ..

قلت : أفرده بالتأليف بعد السخاوي جماعة منهم الشيخ الامام الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة وسماه : (الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة) . رتبه على الأبواب ، وجمع فيه ما رواه من الصحابة عشرة فصاعداً مستوعباً فيه كل حديث بأسانيده وطرقه وألفاظه فجاء كتاباً حافلا لم يسبق ، كما قال إلى مثله ، ثم جرد مقاصده في جزء لطيف سماه : (الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة) . اقتصر فيه على ذكر الحديث ، وعدة من رواه من الصحابة مقروناً بالعز ، وإلى من خرجه من الأئمة المشهورين ، وعدة أحاديثه فيه على ما ذكره هو في آخره مائة ، لكني عددتها فوجدتها تزيد على ذلك باثني عشر : وإلى الله تعالى حقيقة الخبر ، ومنهم الشيخ الامام الحافظ خاتمة المسندين ذو التصانيف العديدة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي

7 AGUSTOS 1995

ابن طولون الحنفي الدمشقي الصالحي المتوفى سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة. وسماه : (اللئالىء المتناثرة في الأحاديث المتواترة) .

ومنهم الشيخ أبو الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي المصري المتوفى عام خمسة ومائتين وألف ، وسماه : (لقط اللئالىء المتناثرة في الأحاديث المتواترة) . ومنه أخذ السيد النواب صديق بن حسن بن علي القنوجي البخاري الحسيني الاربعين التي جمعها مما بلغ حد التواتر وسماها بـ (الحرز المكنون من لفظ المعصوم المأمون) . وقد قال في شرح شرح النخبة للعلامة أبي الحسن محمد صادق السندي المدني ما نصه : وقد تساهل السيوطي في الحكم بالتواتر ، فحكم على عدة من الأحاديث بذلك وأوردها في كتاب سماه : (الازهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة) اه .. وهو كذلك فإنه ذكر عدة أحاديث ربما يقطع الحديثي بعدم تواترها ، ويظهر أيضاً من كلامه أنه قصد جمع المتواتر اللفظي ، ثم أنه كثيراً ما يورد أحاديث صرح هو أو غيره في بعض الكتب بأن تواترها معنوي .

مقدمة في بيان معنى التواتر :

هذا وقبل الشروع في المقصود بياناً وايضاحاً . آتي بمقدمة في بيان معنى التواتر لغة واصطلاحاً ، فأقول : (مقدمة) التواتر بمناتين ، وهو في **اللغة** . قال في المحصول : مجيء الواحد أثر الواحد بفترة بينهما ، ومثله للقرافي في التنقيح ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾ . أي متتابعين رسولاً بعد رسول بينهما فترة ، وحكي عن ابن بري أنه مجيء الشيء بعد الشيء بعضه في إثر بعض وتراً وتراً أو فرداً فرداً ، يعني من غير فترة بينهما ، وحكى القولين في القاموس فقال : والتواتر التتابع ، أو مع فترات اه .. واقتصر في الصحاح على الثاني

method. The Ḥanafī school belongs to the group of lawyers and jurists while the Shāfi'ī and others adopt the traditionary view. Presently, for the subject of our book, the lawyer's interpretation has been adopted and on other aspects the readers will find the *Ḥadīth* teachers' approach in Qasṭallānī and Nawawī's commentaries on Bukhārī and Muslim.[28]

Primarily, under the universally accepted principles, a tradition may be *Ḥadīth-i-Qaulī*, that is, an account of something the Prophet said ; or *Ḥadīth-i-Fi'lī*, a record of something which he did ; or *Ḥadīth-i-Taqrīrī*, a statement of some act performed by other persons in his presence, and which action he did not forbid. The researches, generally in the filed of Traditions, are termed *rijāl al-jāh wa'l-ta'dīl*, the men who declare the Traditions as valid or invalid as a science. However, there have been some differences of opinion among the schools on the method of acceptance of Traditions as there is a difference between a jurist and a moralist or a historian—the law and the morals or other science in other systems.[29]

From the point of view of "continuity" or *ittiṣal*, i.e. completeness of the chain of transmission from the last transmitter all the way back to the Prophet, the jurists having distinguished four kinds of *Sunnah* (the sayings instead of doings : cf. *Kashf*, 679, but on principles both : cf. *Taudīḥ*, 358 ; *Talwīḥ*, 359), the first three being "continuous" and the fourth "discontinuous".

The "continuous" or *muttaṣil* report of the *Sunnah* includes : (*a*) the *Mutawātir*—an undoubted tradition, the chain of which is perfect and of which chain each narrator possessed all the necessary qualification for his office. In other words, it is a report of a people numerically indefinite (*la yusha 'adadun* : cannot be collected into an aggregate by numbering) whose agreement upon a lie is inconceivable, in view of their large number, reliability (*'adalah*), and diversity of residence. Some authorities say there are only a few of such Traditions, while others hold otherwise. According to one view, a report would not be called *mutawātir* if its content is believed on grounds as matters of axiomatic knowledge or reason. It is held that the term *muatwātir* applies only to the report which inspires confidence by virtue of the large number of reporters. In order to classify a report as *mutawātir*, it is essential that : (1) the number of reporters must be large enough to

28. For this reason, it is submitted that the modern writers generally do not approach the legal research and legal problems with the lawyer's approach. Adopting the *Ahl-ul-Ḥadith* method, they do not properly analyse the current legal problems as they should be judged.

29. The best treatment is given in Ibn al-Ṣalaḥ, *Muqaddimah fi 'Ulūm al-Ḥadith* (Bombay, 1938) ; Qāsimī, *Qawā'id al-Taḥdith min Funūn Muṣṭalaḥ al-Ḥadith* (Damascus, 1925).

— Mütevatir

In the Name of Allah, the Most Gracious, the Dispenser of Grace !

ISLAMIC JURISPRUDENCE IN THE MODERN WORLD

علم الفقه فى العالم العصرى

['Ilm al-Fiqh fi'l-'Ālam al-'Aṣrī]

BY

ANWAR A. QADRI

B.A.,LL.B. ; M.L.I. (Wisconsin) U.S.A. ; C.C.L. (UISC) Luxembourg

Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Araştırmaları Kütüphanesi

Kay t 7607

Tasnif 297.5 QAD.I

TAJ COMPANY

Dar Attanwir
Tanatiur 212-225 bb: Mutawalli
20 MAYIS 1997
kiye Dijanet Vakfi
No 11259-4
No. 297.4 HAN:M

(١) موقفنا من التراث القديم

التراث والتجديد

من العقيدة إلى الثورة

(٤)

التاريخ العام

(النبوّة والمعاد)

د. حسن حنفي

* د . حسن حنفي : التراث والتجديد
(١) موقفنا من التراث القديم
من العقيدة إلى الثورة
(٤)
التاريخ العام
(النبوة والمعاد)

* الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ .
* جميع الحقوق محفوظة .

* الناشر

* دار التنويرَ للطباعة والنشر .
الصنوبرة ـ أول نزلة اللبان ـ بناية عساف .
ص.ب : ١١٣/٦٤٩٩ بيروت ـ لبنان .
هاتف : ٨٠٦٣٥٩ تلكس : Tanwir 20942

* المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر .
طلعة النويري ـ شارع العريسي ـ ملك فقيه
ص.ب : ١٣/٥٨٨١ بيروت ـ لبنان .
4006 ـ الدار البيضاء ـ المغرب

ثم تظهر قسمة الوجود الثلاثية إلى واجب وممكن ومستحيل في تقسيم الخبر . فينقسم الخبر إلى ثلاثة أقسام : خبر عن واجب وهو الخبر الضروري ، وخبر عن ممتنع وهو الخبر عن المحال ، وخبر عن ممكن . ثم تظهر نظرية العلم في الخبر عن الضروري . إذ يشمل الضروري المعرفة الحسية والمعرفة العقلية والمعرفة السمعية ، وهي القسمة الأصولية أيضاً للأخبار . وفي الخبر عن ممكن يتحدد صدقه أو كذبه بالدليل . والدليل قد يكون داخليا بالاتفاق مع الحس والمشاهدة والعادة أو خارجياً عن طريق التواتر . فالتواتر جزء من نظرية الخبر باعتباره دليلاً على صدق الخبر الممكن(٣٠٨) .

١ ـ شروط التواتر

والتواتر يفيد العلم اليقيني وما سواه من مناهج النقل وطرق الرواية لا يفيد إلا الظن . وإنكار ذلك يؤدي إلى إنكار النبوة من حيث إمكانية نقلها وصحة النقل تاريخياً ، وبوجه خاص إنكار صحة القرآن تاريخياً وانتقاله مدوناً ، وإنكار صحة الحديث تاريخياً وانتقاله شفاهياً . وفي هذه الحالة لا يبقى لصدق النبوة إلا صدقها النظري بأعمال العقل ، وصدقها العملي بتحقيقها في الواقع . ولا يفيد التواتر العلم اليقيني بذاته بل بشروطه وهي شروط أربعة تؤدي في مجموعها إلى يقين التواتر . وإذا ما نقص شرط منها يصبح الخبر آحاداً لا يفيد إلا الظن . فالآحاد ليس هو الخبر

= والمسألة ب ـ الخبر هو الكلام الذي يقتضي مخبراً ، مقالات جـ ٢ ص ١١٧ ـ ١١٨ ؛ التمهيد ص ١٦٠ .

(٣٠٨) الأخبار على ثلاثة أضرب : أ ـ خبر واجب وهو خبر عن أمر ثابت بضرورات الحس وبداهات العقل ب ـ خبر عن محال ممتنع بضرورات الحس وبداهات العقل جـ ـ خبر ممكن في العقل لا يشهد ببطلانه الحس ، التمهيد ص ١٦٠ ـ ١٦٢ ؛ ويذكر القاضي عبد الجبار عدة مسائل في إطار هذه القسمة مثل الكلام في الأخبار : فصل في بيان حقيقة الخبر ؛ في بيان ماله يكون الخبر خبراً ؛ في أن الخبر لا يصح خروجه عن كونه صدقاً أو كذباً إلى وجه ثالث ؛ في بيان ما يحسن من الخبر ويقبح ؛ في بيان اختلاف أقسام الأخبار فيما يقع من الفائدة ؛ فيما يتميز به كل واحد من الأقسام عن صاحبه ؛ فيما يعلم بطلانه من الاخبار ؛ المغني جـ ١٥ ص ٣١٧ ـ ٣٣٣ ؛ جـ ١٦ ص ٣٩

المروي عن طريق واحد ولكنه الخبر المتواتر الذي تسقط منه أحد شروطه الأربعة حتى ولو كان مروياً بأكثر من واحد .

والشرط الأول للتواتر هو العدد الكافي من الرواة . ولا يوجد عدد معين كمّاً بل يوجد عدد محدد كيفاً أي العدد الذي بواسطته يحدث اليقين بصحة الخبر دون حد أدنى بأقل الجمع وهو ثلاثة أو بأكثر الجمع الذي قد يصل إلى المائة أو المائتين إلى ما لا نهاية . فالأخبار المتواترة بمجموعها وليس بآحادها تعطي اليقين . فالتواتر كل معنوي لا يتجزأ . العدد فيه ليس الكم المنفصل بل الكيف المتصل أي ما يمكن بواسطته الحصول على اليقين . فليست المائة مجموع أرقام آحاد تبلغ المائة ولكنها عدد معنوي يعطي اليقين لكونه مائة لا تنقسم . وفي التواتر المعنوي لا يكون العلم مصادرة بل علم بعدي ناشىء من التواتر . ويقين العلم ناشىء من العلم الذي يكتفي بالعدد . فاثبات العلم بعد التواتر ، وإثبات اليقين بالعدد الكافي . وكلما زاد عدد الرواة زاد اليقين حتى يحدث اليقين وتتوقف الزيادة في الرواة عن أن يكون لها أية دلالة ، وبالتالي يحدث التواتر المعنوي وهو مثل الاستقراء المعنوي الذي هو أحد طرق استنباط الأحكام في الشريعة(٣٠٩) .

(٣٠٩) حكم كل طبقة حكم ما قبلها بواحد فإن من جوز إفادة المائة للعلم أجاز إفادته التسعة والتسعين له قطعاً ولم يحصره في عدد . وإدعاء الفرق تحكم . فلنفرض طبقة لا تفيده ثم نزيد عليه واحداً واحداً فلا يفيده بالغاً ما بلغ ، المواقف ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨ ؛ وقوع الوحي فلأنه نقل إلينا تواتر الوحي إلى الأنبياء لتبليغ الأنبياء ما أمروا تبليغه واستقامة ذلك حتى صار العلم به كالعلم الضروري ، التحقيق ص ١٦٠ ـ ١٦١ ؛ التواتر غير مضبوط بعدد بل ضابطه عندكم حصول العلم به . فإثبات العلم به مصادرة ، المواقف ص ٣٤٨ ؛ ومن صفاتهم أن يكونوا عدداً يزيدون على الواحد والاثنين والثلاثة والأربعة ، وكل عدد أمرنا الله بالاستدلال ثم على صدق الخبر به ، التمهيد ص ١٣٦ ؛ ومن صفاتهم أن يكونوا أدوا ،كل منهم خبراً عن مشاهدة وكان في الكثرة والعدد كمن وقع العلم بخبرهم ضرورة ، التمهيد ص ١٦٤ ؛ التواتر هنا التواتر المعنوي لا اللفظي ، شرح الفقه ص ١٥١ ؛ وعند أبي الهذيل خبر ما دون الأربعة لا يوجب حكماً وما فوق الأربعة الى العشرين يصح وقوع العلم بخبرهم وقد لا يقع العلم « وإن يكن منكم عشرون صابرون » (الأنفال : ٦٥) ، الفرق ص ١٢٧ ـ ١٢٨ ؛ الملل جـ ١ ص ٧٩ ـ ٨٠ ؛ ويعطي القاضي عبد الجبار عدة مسائل مشابهة مثل : في أن من حق العلم ألا يقع عند خبر أربعة وما دون ذلك ؛ في أن كل عدد زائد عن=

Y.Y. 42003

Mädevadir (39-61)

29 SUBAT 1996

مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Araştırmaları Merkezi
Kütüphanesi
Demirbaş No. 139118
Yazma No 297.301
CÜR.M
1990/1210

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Araştırmaları Merkezi
Kütüphanesi

الجامعة الإسلامية
أعظم كده - الهند

دار القلم
الإمارات العربية
دبي

ظفر الأماني

في

مختصر الجرجاني

للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي
١٢٦٤هـ - ١٣٠٤هـ

حققه وخرج نصوصه وعلق عليه
الدكتور تقي الدين الندوي
أستاذ الحديث وعلومه في جامعة الإمارات العربية المتحدة

(والخَبَرُ المُتواترُ ما بَلَغَتْ رُوَاتُه) بالضم جمع الراوي (في الكثرةِ مَبْلَغاً أحالتِ الْعَادَةُ تواطُؤَهم) أي توافقَهم (على الكذب)، (ويدوم هذا) أي إحالة العادة توافقُ الرواةِ على الكَذِبِ (فيكون أوله) أي زمانُ ظهورِ الخبر، (كآخره) هو زمانُ الناقلِ (ووسَطُه) هو ما بين زَمَانَيِ الظُّهُوْرِ والنقل (كطرفَيْه) يعني استوت جميعُ الأزمنة في هذه الكثرة، وهَهنا مباحثُ شريفةٌ في تحقيق الخبر المتواتر.

البحث الأول: الكلام على قسمين: خبرٍ وإنشاءٍ، الخَبَرُ: هو ما يحتمل الصدقَ والكذبَ من حيثُ هُوَ هُوَ: فلا ينتقض بقولنا «السماء تحتنا، والله موجود» فإن الأول لا شكَّ في كذبه، والثاني لا شكَّ في صدقِه، لكنهما من حيثُ أنهما خبرانِ يحتملانِ الصدقَ والكذبَ كليهما، ولا حاجة إلى أن يحمل الواو الواقعة في تعريف الخبر على معنى «أو» كما صدر من بعض الأفاضل، بل هو مُضِرٌّ، والإنشاء ما لا يحتملهما، وقيل: الخبر ماله نسبة في الخارج، لو طابقها كان صادقاً، ولو لمْ يطابِقْها كان كاذباً، والإنشاء بخلاف ذلك، وقال بعضهُم: الإنشاء كلامٌ لفظه سببٌ لنسبته غيرُ مسبوقٍ بنسبة أخرى، والخَبَرُ ما كان لفظُه سبباً بالنسبة مسبوقة بأخرى[1].

البحث الثاني: إنَّ صدقَ الخبر مطابقتُه للواقع، وكذبه عدمُها، ولا ثالث لهما، وهو المختارُ الذي عليه أربابُ الاختيار، وقال النظَّام[2] ومن تبعه: صِدْقُ الخبر مطابقته لاعتقاد المُخْبِر، ولو كان ذلك الاعتقادُ خطأً في الواقع، وكِذْبُه عدمُ مطابقتِه للاعتقاد وإن طابقَ الواقع، وأنكر الجاحظ بن نحر انحصار الخبر في الصدق والكذب، وأثبت الواسطةَ، فعرَّف صدقَ الخبر بمطابقته للواقع والاعتقاد جميعاً، وكذبَه بعَدَمِها جميعاً، والأربعة الباقية: أعني المطابقة مع اعتقاد عدم

(١) انظر الخلاصة: للطيبي (ص ٣١).
(٢) هو إبراهيم بن سيار، شيخ المعتزلة، صاحب التصانيف الكثيرة توفي (سنة ٢٢٠هـ)؛ «تاريخ بغداد» (٦/ ٩٧).

المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلاً، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد ليس بكذب ولا صدقٍ، فكلٌّ من الصدقِ والكذب عنده أخصُّ منه بالتفسيرين السابقين، ولكلٍ من القائلين دلائل مبسوطة في موضعه[1].

البحث الثالث: كلُّ خبرٍ من حيث هو خبر وإن كان يحتمل الصدق والكذب، لكن قد يعلم صدقه قطعاً بواسطة القرائن كخبر الله تعالى وخبر رسوله صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم، وقد يُعْلَمُ كِذْبُه قطعاً كالخبر المخالف لخبر الله تعالى، وقد يُظَنُّ صِدْقُه كخبر العدل، وقد يُظَنُّ كِذْبُه كخبر الفاسق، وقد يُشَكُّ فيه كخبر المجهول.

البحث الرابع: الخبرُ ينقسم إلى أقسام ثلاثة:

أحدها: المتواتر وهو الذي رواه قومٌ لا يُحصى عددُهم، ولا يُتَوَهَّم توافقُهم على الكذب، بحيثُ يستوي فيه الأزمنة الثلاثة.

وثانيها: ما يكون فيه اتصالٌ ذُوْ شبهة صورةً لا معنىً[2]، ويسمَّى بالمشهور، وهو ما كان آحاد الأصل أي في القرن الأول، ثم انتشر حتى بلغ عدد التواتر، كحديث «الأعمال بالنيَّات».

وثالثها: ما يكون فيه اتّصال فيه شبهةٌ صورةً ومعنىً[3]، وهو ما لم يبلغ عددُ رُواتِه عددَ التواتر في قرنٍ من القرون، ويُسَمَّىٰ بخبر الواحد.

هذا ما اصطلح عليه الأصوليون من أصحابنا[4]، وأما عند أصحاب هذا الفن

(١) للتوسع في هذا المبحث انظر: «إرشاد الفحول» للشوكاني (ص ٤٢ ــ ٤٧).
(٢) قال ابن ملك في «شرح منار الأصول» (ص ٦١٨): أي من حيث الخارج لا من حيث الاعتقاد، وقال الرهاوي في حاشيته على الشرح: لأن الأمة تلقته بالقبول.
(٣) قال ابن ملك في «شرح منار الأصول» (ص ٦١٩): أما الصورة فلأن اتصاله برسول الله ﷺ لم يثبت قطعاً، وأما معنىً فلأن الأمة ما تلقته بالقبول.
(٤) هم الأئمة الحنفية.

Mutevahir. (hadis)

An
Introduction
To
Mohammedan Law
And
A Bibliography

NICOLAS P. AGHNIDES

SANG-E-MEEL PUBLICATIONS
CHOWK URDU BAZAR LAHORE

mitter all the way back to the Prophet,[1] the canonists have distinguished four kinds of *sunnah*,[2] the first three being "continuous" and the fourth "discontinuous."

The "continuous" (*muttaṣil*) report (of the *sunnah*) includes:

(1) **The Mutawatir.** It is the report of a people numerically indefinite (*la yuḥṣa 'adaduhum*)[3] whose agreement upon a lie is inconceivable, in view of their large number, reliability (*'adālah*), and diversity of residence.[4] According to one view, the name *mutawātir* applies only to the report which inspires confidence by virtue of the large number of its reporters. According to this view a report would not be called *mutawātir* if its content is believed on other grounds,

[1] *Tech. Dict.*, p. 1507.

[2] By *sunnah* here is meant only the sayings of the Prophet. The doings of the Prophet are dealt with separately (*Kashf*, p. 679), but the principles here mentioned must also apply to them, because the only difference between the two would be, that in one case we have the sayings of the Prophet, and in the other, we have the sayings of the persons who witnessed the doings of the Prophet. The doctors, in speaking of the different kinds of *sunnah*, speak of them advisedly as divisions of the report (*khabar*) in order to include the reports of both the sayings and the doings of the Prophet. (*Cf. Tawḍīḥ*, p. 358; *Talwīḥ*, p. 359.)

[3] The Arabic word *aḥṣa* means, to count, reach the last number, collect into an aggregate by numbering, comprehend (see Lane, under *ḥaṣa*). According to the *Talwīḥ* (p. 359) the expression *la yuḥṣa* (meaning, cannot be collected into an aggregate by numbering) used in the above definition means, it cannot be made a matter of record (*la yad-khul takht al-ḍabṭ*), and in this sense it is opposed to *qawm maḥṣūr*, meaning, a body of people whose number can be made a matter of record, for example, people congregated within four walls. The *Talwīḥ* further states that no definite number is required for the *mutawātir* (*cf. Kashf*, p. 681). In other words, the expression *la yuḥṣa* must not be taken to mean, too many to be counted.

[4] *Tawḍīḥ*, p. 358; Pazdawi, p. 681; Shawkāni, p. 44; *Minhāj*, vol. ii, pp. 77 *et seq.*; *Tech. Dict.*, pp. 1471-2.

e. g., when the report states a matter of axiomatic knowledge (*ḍarūrah*) or when it is believed on grounds of reason.[1]

Various **conditions** must be met before a report may be classed as *mutawātir*. Only three of these are considered necessary (*ṣaḥīḥ*) and are as follows:[2]

(a) The number of the reporters must be large enough to preclude ordinarily (*'ādah*) an agreement among them to spread a false report.[3] Some attempted to fix a minimum varying from as low as 4 up into the hundreds. According to one view, the number required varies with the character of the reporters, as well as the content of the report; the number therefore need not be large, since even the report of a single person, such as a prophet, may engender positive knowledge; moreover, the report of a religious leader may be worth more than that of 10,000 people, *e. g.*, if the latter pretended to report concerning God. It is exactly on this account, the upholders of this view go on to say, that the *mutawātir* has been defined by some doctors (*muḥaqqiqūn*) as the report of those who cannot ordinarily be lying, whether one or more. This view is confirmed by what is related of al-Pazdawi, namely, that he, at one time, considered as *mutawātirs* reports originally transmitted by single Companions, but later spread and reported by many.[4] According to the *Kashf*[5] "the number is not confined to any definite figure, but the mere fact that a number inspires knowledge is a sufficient test of its adequacy . . . the proof that the number is not confined to any one figure is that we consider" a report as *mutawātir* without actually determin-

[1] Shawkāni, p. 44.

[2] *Tech. Dict., loc. cit.*

[3] *Cf. Kashf*, p. 681.

[4] Pazdawi's later opinion is the one according to which the *mutawātir* has been first defined.

[5] P. 681.

THE ENCYCLPAEDIA OF ISLAM (New Edition). Vol.X(Fasc. 169-170), 1999 LEIDEN. pp.

archaic, traits which distinguish it from northern Berber. The language has seven vowel phonemes: two short (*ə ă*) and five long ones (*a e o i u*), as opposed to three in northern Berber (*a i u*). A system of seven vowels is also established for the non-Tuareg dialect of Ghadāmis. Spirant plosives are unknown, except *ḍ*, which is spirant in the dialect of Ghāt and Djanet (*ð*). The number of Arabic loanwords is much fewer than in northern Berber. On the other hand, it has many loanwords from Hausa, Fulani, Songhay, etc. Tuareg has developed a special intensive perfect, e.g. *yəfrâs* "he has cut", as opposed to simple perfect *yəfrăs* "he cut".

Berber constitutes a separate branch of the Hamito-Semitic language family and is that branch which is closest akin to Semitic. The relationship is still easily perceptible in the grammatical system, including in Tuareg. Thus verbs and nouns have a consonantal skeleton of mostly 3 or 4 consonants, conveying the basic meaning, while vowels change during inflection. The verbs distinguish by vocalisation two basic tenses as in Semitic, imperfect and perfect: *(ad-)yəfrəs* "he will cut" or "he usually cuts", and *yəfrăs* "he cut". In addition, Berber has an intensive imperfect, characterised in the 1st conjugation by a gemination of the middle radical (cf. Akkadian *iparras*), and in Tuareg by an additional lengthening of the first vowel: *yəfarrăs* "he cuts (now or usually)". The nouns have both external and internal (broken) plurals like Arabic. Like Semitic they have 4 different feminine endings: *-t, -ăt, -a, -e.*

A special Berber, and Tuareg, trait is the state prefix of the nouns, which is held to be an original demonstrative. It varies according to the two numbers, the two genders, and the two states, called the free or absolute and the annexed state. The latter is the form of the subordinate phrase member and of the postposited verbal subject. In Tuareg, the initial *w-* (*y-*) of the masculine has been lost. Tu. *amγar*, ann. *ămγar* corresponds to Kabyle *amγar*, *wəmγar* "old man", pl. *imγarăn*, ann. *əmγarăn*, fem. *tamγart, tămγart/ timγaren, təmγaren.*

The Tuaregs still use a form of the ancient Libyan alphabet, a system of geometrical signs. They call their letters *tifinaγ* (sg. *tafinəq*), which has also become the European name for the alphabet, *tifinagh* [see BERBERS. VI. Literature and art; and TIFINAGH]. Every second Tuareg seems to be able to use it, especially the women, for short messages and inscriptions on weapons and utensils.

Tuareg may be divided into eight main dialects, situated in the following regions: (1) Hoggar (Algeria), (2) oases of Djanet (Alg.) and Ghāt (Libya), (3) Adghagh (Mali), (4) Timbuktu-area (Mali and vassals of the Udalăn, Burkina Faso), (5) Western Iwellemmedăn (Meneka area, Mali, and noble Udalăn, Burkina Faso), (6) Eastern Iwellemmedăn (Azăwagh area, Niger), (7) Ayr (Niger), (8) Kel-Geres (Niger). The main dialectal cleavage separates nos. 7-8 from 1-5, no. 6 being an area of dialectal mixture.

Since 1966 Tuareg has enjoyed the status of national language (except in Algeria), selected for literacy campaigns in a modified Roman alphabet. Even before that, Christian missionaries used Roman transcriptions of the language for their Bible translations, etc.

Bibliography: Ch. de Foucauld, *Dictionnaire touareg-français*, i-iv, Paris 1951-2 (Hoggar dialect, with verb tables); K.-G. Prasse, *Manuel de grammaire touarègue (tăhăggart)*, i-iii, *Phonétique, écriture, pronom*, iv-v, *Nom*, vi-vii, *Verbe*, Copenhagen 1972-4 (dialect of the Hoggar); Ghoubeïd Alojaly, *Lexique touareg-français*, Copenhagen 1980 (Niger dialects; ed. Prasse with a grammatical sketch); Prasse, *The values of the tenses in Tuareg (Berber)*, in *Orientalia Suecana*, xxxiii-xxxv = *On the dignity of man. Oriental and classical studies in honour of Frithiof Rundgren*, Stockholm 1984-6, 333-9; Prasse and Ekhya ăgg-Ălbosṭan ăg-Sidiyăn, *Tableaux morphologiques, dialecte touareg de l'Adrar du Mali (berbère)*, Copenhagen 1985. (K.-G. PRASSE)

ṬAWĀSHĪ [see KHĀṢĪ. I].

TAWĀTUR, verbal noun of form VI of a verb meaning "to come one after another". This article is meant as an extension of the art. MUTAWĀTIR [*q.v.*], the participle of the same verb.

Tawātur is a technical term in the science of *ḥadīth* [*q.v.*], which means roughly "broad authentication". It is often adverbially used. It indicates that a historical report or a prophetic tradition is supported by such a large number of *isnād* strands, each beginning with a different Companion or other ancient authority, that its authenticity/truthfulness is thereby assumed to be guaranteed. The reasoning behind this was that a sizeable number of people engaged in transmitting one and the same text would never by sheer coincidence, or indeed collusion, all relate a falsehood. As far as historicity is concerned, something transmitted *tawātur*^{an} is considered unassailable by mediaeval *ḥadīth* scholars. Although the term was already in existence, *ḥadīth* theoreticians such as al-Rāmahurmuzī (d. 360/971 [*q.v.*]) and al-Ḥākim al-Naysābūrī (d. 405/1014 [*q.v.*]) did not make use of it in their handbooks. Later in the Middle Ages the term began to be applied on a wide scale, but in a somewhat loose manner. As from the time of Ibn al-Ṣalāḥ al-Shahrazūrī (d. 643/1245 [*q.v.*]), the concept was studied in more detail and definitions as to what precisely the word stood for became refined by a subdivision, in which *tawātur lafẓī*, i.e. the verbatim *mutawātir* transmission of a text, became distinguished from *tawātur maʿnawī*, i.e. transmission according only to the gist or one salient feature of a given text. Examples of the latter type are the custom to use the *siwāk* [*q.v.*], the tooth stick, or the concession (Ar. *rukhṣa* [*q.v.*]) of *masḥ ʿalā ʾl-khuffayn* [*q.v.*], i.e. wiping the shoes instead of washing the feet as part of the minor ritual ablution (*wuḍūʾ*). The many different traditions dealing with both issues do not individually meet the criterion of *tawātur lafẓī* by a long shot, but references to the issues in all of Islam's earliest written sources, when viewed together, allow the practices to be seen as having originated in early times. It is generally believed that the number of traditions supposedly transmitted *tawātur*^{an} *maʿnawiyy*^{an} far outnumber those transmitted *lafẓiyy*^{an}.

Collections comprising both types of *mutawātir* traditions are relatively late. The work entitled *al-Azhār al-mutanāthira fi ʾl-akhbār al-mutawātira* of al-Suyūṭī (d. 911/1505 [*q.v.*]) seems the first such collection, that is, according to what he himself said at least. The *ca.* one hundred traditions in it are arranged according to the *fiḳh* chapters to which they belong. This arrangement was copied by an early 20th-century author, Muḥammad b. Djaʿfar al-Kattānī (1857-1927), but he succeeded in gathering together many more, altogether some 310 traditions allegedly transmitted *tawātur*^{an}, which he dug up out of all sorts of relatively late sources.

When the number of *isnād* strands, or *ṭuruḳ*, is mentioned, which a certain tradition must be supported by to deserve to be classified under the qualification *tawātur*, figures differ considerably: from four or five to several hundred, cf. al-Tahānawī, *Dict. techn. terms*, ii, 1472. Perhaps the best-known *mutawātir* tradition

Mulaozir (HAS)

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث

[١٦] العدد الثالث / السنة الرابعة / رجب ١٤٠٩هـ

دراسة حول الخبر المتواتر

السيّد هاشم الهاشمي

تمهيد:

لم يدرس علماؤنا الخبر المتواتر إلّا دراسة موجزة، بينما بحثوا بتوسّع عن الخبر الواحد، وهم على حقّ في ذلك، وذلك لأهميّة الخبر الواحد ودوره في الاستنباط، ولكن سوف نرى بأنّ للتواتر أيضاً تأثيره في بعض البحوث العلمية، وهم وإنْ لم يتعرّضوا للخبر المتواتر في دراسة مستقلّة في بعض الكتب الأُصولية -وخاصة الحديثة- لكنّهم تعرّضوا له في أبواب مختلفة من علم الأُصول، بل خصّصوا له دراسة مستقلّة موجزة في كتب الدراية وقد حاولتُ ذكر بعض التقسيمات والآراء التي ذكرها علماؤنا حول الخبر المتواتر في دراسة مستقلّة اعتمدت فيها على كتب الأُصول والدراية، وأرجو أن أكون قد سلّطت بعض الأضواء على مسائل هذا الموضوع وبحوثه،وعلى شيء ممّا وصل إليه علماؤنا من تطوّر وتوسّع في هذا المجال.

تعريف الخبر المتواتر:

ذكرت للخبر المتواتر تعاريف عديدة نذكر بعضها:-

Mütevatir
MAİDE ... ARAŞTIRMALARINDA KULLANDIKTAN SONRA GİZLİ DOKÜMAN

دین النصاری من الفساد، به کوشش احمد حجازی سقا، قاهره، ۱۳۹۸ق؛ همو، *الجامع لاحکام القرآن*، به کوشش احمد عبدالعلیم بردونی، قاهره، ۱۹۷۲م؛ قلقشندی، احمد، *صبح الاعشی*، به کوشش یوسف علی طویل، دمشق، ۱۹۸۷م؛ کتانی، محمد، *نظم المتناثر من الحدیث المتواتر*، بیروت، ۱۴۰۰ق/۱۹۸۰م؛ کلوذانی، محفوظ، *التمهید*، به کوشش محمد بن علی بن ابراهیم، مکه، ۱۴۰۶ق/۱۹۸۵م؛ ماتریدی، محمد، *التوحید*، به کوشش فتح‌الله خلیف، بیروت، ۱۹۸۶م؛ ماوردی، علی، *اعلام النبوة*، بیروت، ۱۹۸۷م؛ مجلسی، محمد تقی، «اجازه»، ضمن *بحار الانوار* محمد باقر مجلسی، بیروت، ۱۴۰۳ق/۱۹۸۳م، ج۱۰۷؛ محقق حلی، جعفر، *شرائع الاسلام*، به کوشش صادق شیرازی، تهران، ۱۴۰۹ق؛ همو، *معارج الاصول*، به کوشش محمدحسین رضوی، قم، ۱۴۰۳ق؛ همو، *المعتبر*، به کوشش ناصر مکارم شیرازی و دیگران، قم، ۱۳۶۴ش؛ مفید، محمد، *اوائل المقالات*، به کوشش زنجانی و واعظ چرندابی، تبریز، ۱۳۷۱ق؛ همو، *المسائل الصاغانیة*، قم، ۱۴۱۳ق؛ نجاشی، احمد، *رجال*، به کوشش موسی شبیری زنجانی، قم، ۱۴۰۷ق؛ نصربن مزاحم، *وقعة صفین*، به کوشش عبدالسلام محمد هارون، قاهره، ۱۳۸۲ق؛ نووی، یحیی، *شرح علی صحیح مسلم*، بیروت، ۱۳۹۲ق؛ همو، *المجموع*، به کوشش محمود مطرحی، بیروت، ۱۴۱۷ق/۱۹۹۶م؛ یاقوت، *بلدان*؛ نیز:
Bychkov, V. V., *Malaya istoriya vizantiĭskoĭ estetiki*, Kiev, 1991;
Harnack, A., *History of Dogma*, tr. N. Buchanan, Boston, 1901;
Liddell, H. G. and R. Scott, *A Greek - English Lexicon*, Oxford, 1968;
Weiss, B., «Knowledge of the Past: The Theory of Tawatur According to Ghazzali», *Studia Islamica*, 1985, vol. LXI.

احمد پاکتچی

تَواتُر، اصطلاحی در منطق. مفهوم گزاره‌های متواتر در منطق اسلامی، برخلاف مفهوم خاص و فنیِ تواتر در علم حدیث، چارچوبی برای تعیین ارزش معرفت‌شناختیِ خبر یا گواهی به طور عام بوده است. شناختهای متکی بر گواهی دیگران، به واقعیتهای محسوسِ بی‌شماری باز می‌گردند که به زمانها یا مکانهایی بیرون از مشاهدهٔ ما تعلق دارند، مانند آگاهی از مکانهای نادیده، یا وقایعی که در دورانهای گذشته روی داده است. اهمیت بحث دربارهٔ اعتبار خبر یا گواهی، در مباحث جدید معرفت‌شناسی بیشتر مورد توجه قرار گرفته است (برای نمونه، نک: اودی، .ff 132). آنچه منطق‌دانان جهان اسلام در دنبالهٔ بحثهای متقدم کلامی و اصولی دربارهٔ تواتر طرح کرده‌اند، حاوی تبیینی کلی از حجیت این‌گونه شناختها ست.

متواترات یا گزاره‌هایی که تصدیق آنها به حد تواتر می‌رسد، از اقسام ضروریات یا قضایای بدیهی به معنی عام شمرده شده‌اند. بدین ترتیب، می‌توان آنها را ــ بی‌آنکه تصدیقشان نیازمند استدلال باشد ــ به عنوان گزاره‌های یقین‌آور، مقدمهٔ قیاسهای برهانی قرار داد (نصیرالدین، *اساس...*، ۳۴۵).

نخستین‌بار ابن‌سینا جایگاه گزاره‌های متواتر را در انواع گزاره‌های یقینی تعیین کرد. پیش از او در منطق فارابی، تنها از مبنا بودن گواهی برای تصدیق مشهورات و مقبولات سخن گفته شده است. در تقسیم‌بندی او مشهورات ــ که در مرتبه‌ای بالاتر از مقبولات قرار دارند ــ گزاره‌هایی نه یقینی، بلکه نزدیک به یقین شمرده می‌شوند و تمایز آنها به این است که بر گواهی همگان یا جمع کثیری استناد دارند (ص ۲۱). از دید فارابی، اطمینان خاطری که با گواهیهای بسیار دست می‌دهد، دارای درجاتی از شدت و ضعف است، اما وی تنها به این قولِ برخی اشاره کرده است که این نوع گزاره‌ها را ذاتاً یقینی دانسته‌اند (همانجا).

بنا بر تعریف، به گزاره‌ای متواتر گفته می‌شود که کثرت گواهیها شکی در صدق آن باقی نمی‌گذارد، به نحوی که یکسان بودن آن گواهیهای متعدد را نمی‌توان حمل بر توافق گواهان کرد، در حالی که شک کردن در آن اساساً امکان‌پذیر است (ابن‌سینا، *الاشارات...*، ۲۱۸/۱؛ ابن سهلان، ۱۴۰). مطابق این تعریف، ملاک تواتر این است که کثرت گواهیها یقین‌آور باشد و از این حیث منطق‌دانان اقوال برخی اهل حدیث را که کوشیده‌اند حد نصابی برای گواهیها تعیین کنند، مردود شمرده‌اند، زیرا از دید آنان رسیدن به آستانهٔ یقین، به شمار خاصی از گواهیها وابسته نیست و کثرت مورد نیاز بر حسب نوع خبر متفاوت است (ابن‌سینا، همانجا؛ قطب‌الدین، «شرح الشمسیه»، ۲۴۳؛ نصیرالدین، «شرح...»، ۲۱۹/۱).

به همین‌گونه، برخی از شرایط دیگری که برای خبر متواتر قائل شده‌اند، از جمله ویژگیهای فردی راویان، در منطق تواتر مدخلیتی ندارند، زیرا این‌گونه شرایط صرفاً قرائنی را که موجب نوعی اطمینان خاطر می‌شوند، تکمیل می‌کنند. قیدهایی نیز که برخی در تعریف منطقی تواتر وارد کرده‌اند (نک: مظفر، ۳۱۹-۳۲۰، حاشیه)، کارکردی بیش از این نداشته‌اند.

یقین یا سکون نفسی که ملاک تواترِ خبر شمرده می‌شود، ذاتاً کیفیتی فردی و تعمیم‌ناپذیر است. بنابراین، هرچند در اینجا یقین عرفی به گزاره‌های متواتر از اعتبار لازم برای قیاسهای برهانی برخوردار است. لزوماً نمی‌توان آن را به کسی که به چنین یقینی دست نیافته است، انتقال داد، همچنان‌که امکان شک از عناصر تعریف تواتر شمرده است. در این صورت، حجیت علم حاصل از تواتر برای دیگران مستلزم قرار گرفتن هریک از ایشان در موقعیت درک همان قرائن یقین‌آور است (ابن‌سینا، همانجا؛ ابن سهلان، ۱۴۱؛ سهروردی، ۴۲). از همین‌جا ست که برخی از منطق‌دانان، کاربرد گزاره‌های متواتر را به طور ذاتی در علوم منتفی دانسته‌اند (نصیرالدین، همانجا؛ جرجانی، ۴۰/۲-۴۱).

ارزش منطقی گزاره‌های متواتر بر نوعی قیاس پنهان مبتنی است، بدین معنا که ذهن به نحوی ناخودآگاه بر پایهٔ اصلی کلی، صدق خبری را که برای او به درجهٔ تواتر رسیده است باور می‌کند، بدون آنکه مقدمات این استنتاج را آگاهانه ترکیب کرده باشد. آن اصل یا مقدمهٔ کلی عبارت است از اینکه اگر گواهان یک خبر چندان فراوان باشند که امکان توافق آنان بر کذب وجود نداشته باشد، آن خبر واقعی است. مقدمهٔ دوم این قیاس

MADDE YAYIMLANDIKTAN SONRA GELEN DOKÜMAN
Mütevatir
25 EKİM 2008

مدرسهٔ بزرگ و یک زاویه، از منطقهٔ خود فراتر رفته است.

وضع زبان‌شناختی. در حال حاضر اهالی توات تقریباً به‌طور کامل عرب‌زبان‌اند و زبان بربری زناته، برخلاف ناحیه گوررہ که این زبان همچنان در آنجا رایج و شکوفاست، عملاً در توات از میان رفته است. با این حال، زبان بربری توات، آنقدر دوام آورد که زبان‌شناسان فرانسوی و الجزایری آن را ثبت و ضبط نمایند. همچنین تعداد زیادی از کتیبه‌های تفنغ[1] در این ناحیه یافته شده است.

منابع: ابن‌بطوطه، *رحلة ابن‌بطوطه*، چاپ محمد عبدالمنعم عریان، بیروت ۱۹۸۷/۱۴۰۷؛ ابن‌خلدون؛ ابن‌مریم تلمسانی، *البستان فی ذکرالاولیاء و العلماء بتلمسان*، چاپ محمد ابن‌ابی‌شنب، الجزایر ۱۹۰۸/۱۳۲۶؛ محمد حفناوی، *تعریف الخلف برجال السلف*، الجزیره ۱۹۰۷-۱۹۰۹؛ محمد عفیف، «توات فی القرن التاسع عشر»، برای اخذ دیپلم تحصیلات عالیه، دانشگاه رباط ۱۹۸۲؛ محمود فرج، *اقلیم توات خلال القرنین الثامن عشر و التاسع عشر المیلادیین*، الجزیره ۱۹۷۷؛ R. Basset, "Les ksours berbérophones du Gourara", *R. Afr.*, LXXXI/3-4 (1937); R. Capot-Rey, *Problème des oasis algériennes*, Algiers 1944; idem, *Le Sahara français*, Paris 1953; Cdt. Colomieu, "Voyage au Gourara et à l'Aougrout", *Bull. Soc. Géogr.*, XIII (1892), 41-97, XIV (1893), 50-97, XV (1894), 430-466; A. Cornet, "Essai sur l'hydrologie du Grand Erg...", *Bull. Inst. de Recherches Sahariennes*, VIII (1952); P. Devors, "Le Touat, étude géographique et médicale", *Archives de l'Inst. Pasteur d'Algérie*, XXV/3-4 (1947), 225-258; J.-C. Echallier, *Essai sur l'habitat sédentaire traditionnel au Sahara algérien*, Paris 1968; E.F. Gauthier, *La conquête du Sahara*, Paris 1910; idem, *Le Sahara*, Paris 1928; N. Marouf, *Lecture de l'espace oasien*, Paris 1980; A. G. P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine*, Paris 1923; C. Nesson. "Evolution des ressources hydrautiques", in *Recherches sur l'Algérie. Mémoires et documents*, Paris: CNRS, n.s. XVII (1975); J. Oliel, *Les Juifs du Touat au moyen âge*, Paris 1994; C. Sabatier, *Touat, Sahara et Soudan. Etude géographique, politique, économique et militaire*, Paris 1891; K. Suter, "Etude sur le Touat", *Rev. Géogr. Alpine* (1952), no. 7; United Kingdom. Naval Intelligence Division, Admiralty Handbooks, *Algeria*, London 1943; i, 66-68 and index;

نیز ← *EI²*, s.vv. "Adrar" (by R. Capot-Rey), "Al-Maghīlī" (by J. O. Hunwick), "Ḳanat. II"; suppl. fascs. 5-6, Leiden, 1982. s.v. "Gourara" (by Xavier De Planhol);

برای اطلاع بیشتر دربارهٔ وضع زبان‌شناختی ناحیه ← R. Basset, "Notes de lexicographie berbère. Vocabulaire du Touat et du Gourara, argot du Mzab, dialecte des Touaregs Aouelimmiden", *JA*, ser. 8, vol. X (1887), 365-464; idem, *Loqman berbère*, Paris 1890 (شامل داستانهایی به زبان بربری توات); M. Mammeri and C. Brahimi, "Les activités du CRAPE durant l'année 1970", *Lybica*, XVIII (1970), 289-295; J.-C. Echallier, *Villages désertés et structures agraires anciennes du Touat Gourara (Sahara algérien)*, Paris 1972 (کتیبه‌های تفنغ); M. Rouvillois-Brigol, C. Messon and J. Vallet, *Oasis du Sahara algérien*, Paris 1973 (شامل اصطلاحات زبان بربری); Mammeri, "Le dernier document en berbère de Tamentit", in *Awal*, i, 176-177.

/ عبدالرحمان موسائوی (د. اسلام) /

تواتر، اصطلاحی در اصول فقه و علوم حدیث. این کلمه، مشتق از «و ـ ت ـ ر» (واژهٔ *وِتر* / *وَتْر* به معنای «فرد»)، به معنای در پی هم آمدن و پیاپی شدن است (فَراهیدی، ذیل «وتر»؛ بیهقی، ج ۲، ص ۸۶۲). این واژه و واژهٔ هم‌ارز آن (مواترة) در جایی به کار می‌رود که افراد یک چیز (جمع فرد) یکی پس از دیگری، نه پیوسته بلکه با اندکی فاصله (فَترة)، پدیدار شوند (← ابن‌فارس؛ ابن‌منظور، ذیل «وتر»). متواتر یکی از اصطلاحات علم عروض نیز هست (← شمس قیس، ص ۲۷۴).

تواتر در اصطلاح بیانگر بسیار گزارش شدن خبری است که از طریق آن اطمینان به آن خبر حاصل شود. خبرِ برخوردار از این ویژگی، *متواتر* نامیده می‌شود، گویی این خبر پی‌درپی آمده است، یا *متواتر* خوانده می‌شود به این معنا که پی‌درپی گزارش شده است (فضلی، ص ۷۱).

بحث دربارهٔ خبر متواتر یا متواترات و اعتبار آن، در دانش منطق در مبحث صناعات خمس، صورت گرفته و متواترات یکی از اقسام یقینیات ــ که خود قسمی از مسلّمات است ــ شمرده شده که قوامش به کثرت تکرار و ویژگی آن علم‌آفرینی است (← نصیرالدین طوسی، ص ۳۴۵؛ مظفر، *المنطق*، ص ۲۸۶؛ خوانساری، ج ۲، ص ۲۰۴)، در منابع اصول‌فقه نیز گاه به آن مبحث ارجاع شده است (برای نمونه ← مظفر، *اصول الفقه*، ج ۲، ط ۶۲).

1. Tifinagh

دانشنامهٔ جهان اسلام، مج، 8، تهران 1383. İSAM 174948

إشراف: محمود حمدى زقزوق, الموسوعة الاسلامية العامة,
القاهرة 1422/2001, ص. .ISAM 85410

Mütevatir

الحديث المتواتر

لغة : المتواتر مأخوذ من واتر، بمعنى : تابع، تقول: تواترت الأشياء: تتابعت، وجاء بعضها فى إثر بعض، فهو تتابع متدارك بغير فصل.

ورأى الجوهرى أن المواترة بين الأشياء لا تكون إلا إذا وقعت بينها فترة وانقطاع(١)، ومنه قوله تعالى ﴿**ثم أرسلنا رسلنا تترا**﴾ (المؤمنون ٤٤)، والمعنى: رسولا بعد رسول، ولا شك أن بين كل رسول وآخر فترة من الزمن..

ولكن المعنى الأول هو المراد من التواتر، وما قصده الجوهرى فهو من المواترة.

واصطلاحا: هو خبر عن محسوس، أخبر به جماعة بلغوا فى الكثرة مبلغا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب فيه.

وعرفه ابن الصلاح بأنه: خبر ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولا بد فى إسناده من استمرار هذا الشرط فى رواته من أوله إلى منتهاه.(٢)

.. وبناء على التعريف السابق نرى **شروط المتواتر** تتمثل فى:

(أ) أن يكون الخبر مستندًا إلى مشاهدة حسية - أى بإحدى الحواس الخمسة - كأن يقول الراوى: سمعت كذا.. أو رأيت كذا.. إلخ

(ب) أن يكون عدد المخبرين به بلغ فى الكثرة مبلغا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب فيه... ولابد من استواء طرفى السند والواسطة فى كمال العدد، ونعنى بهذا أن تكون الطبقة التى شاهدت المخبر عنه قوماً كثراً، وهم الصحابة الذين شاهدوا أو عاصروا رسول الله ﷺ.

والطرف الثانى وهم الطبقة التى نقلت إلينا هذا الخبر، وأعلمتنا به، وهم الأئمة والعلماء الذين دوّنوا أو رووا هذا الخبر..

والواسطة ما كان بينهما من طبقات المخبرين..

وبالنسبة للعدد: لم يتفق العلماء على مقدار معين فيه.

والصواب أن الضابط فى حصول عدد المتواتر هو حصول العلم بالخبر.

أما عن وجود المتواتر فى السنة فقد رأى ابن الصلاح، والنووى أن المتواتر نادر جدا فى السنّة، بل زعم البعض عدم وجود المتواتر فى السنة، وفى هذين الاتجاهين إجحاف للسنة، وإعطاء الفرصة للطاعنين فيها.

والأصح أن المتواتر موجود فى السنة كثيرا، بدليل أن هذه المصنفات الحديثية الموجودة بين أيدى أهل العلم منذ أكثر من ألف سنة، وصح نسبتها إلى أصحابها، إذا اتفقت على إخراج حديث ما، وتعدّدت طرقه تعدّدًا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، أفاد العلم اليقينى، وهذا النوع فى تلك الكتب كثير.

والمتواتر.. ينقسم إلى قسمين:

دایرة المعارف تشیع ، جلد پنجم ، ۱۳۷۵ تهران. ON:61471

11 MARS 1995

کس به طمع مال به او پیوسته باید بداند که مال و غنیمتی در میان نیست و آنهافقط برای جنگ و شهادت می‌روند، از این رو آنها که برای فراهم کردن مال و ثروت و غنیمت آمده بودند رفتند و آنها که ماندند پیمان بستند که جان خود را در این راه فدا سازند (*تاریخ طبری* ، ۵/۵۸۳ـ۵۸۵؛ *الفتوح* ، ابن اعثم، ۶/۵۶ـ۷۵). عبیدالله بن زیاد که از مرگ یزید و حرکت و قیام مردم کوفه آگاه شده بود پنهانی از بصره راه شام را در پیش گرفته و با اینکه سلیمان و یارانش بر سر راه او کمین کرده بودند مکارانه جان به سلامت برد. و به شام رفت با مروان بن حکم بیعت کرد و مروان به خلافت رسید و عبیدالله بن زیاد را به عنوان فرمانده لشکری که تعدادشان را ۳۰۰ هزار نفر نوشته‌اند انتخاب کرد و به او مأموریت داد تا قیام کوفیان و شورشهای دیگر را سرکوب سازد (*اللهوف* ، ۲۳ـ۲۷) سلیمان بن صرد خزاعی و یارانش از نخیلهٔ کوفه به سوی عباسیه حرکت کردند و از آنجا به اقساس و سپس به کربلا و بر سر قبر حسین (ع) رفته و یک شبانه‌روز در کربلا خود و یارانش به نماز و استغفار و عزاداری پرداختند و سپس به منزلی به نام هیت رفتند و از آنجا نیز به قرقیا و بالأخره در عین‌الورده اردو زدند. و سلیمان یک بار دیگر برای یاران خود سخن گفت و آنها را ترغیب به جهاد کرد و مسیب بن نجبه و دیگران حرفهای وی را تأیید کرده و گفتند که به عهد خود پایبند هستند. عبیدالله بن زیاد که نیز در جزیره در نزدیکیهای عین‌الورده بود، خبر درگذشت مروان را شنید، او از لشکریانش برای عبدالملک بن مروان بیعت گرفت و سپاهیانش را به چند دسته تقسیم نمود و چند تن از قاتلان امام حسین (ع) را فرماندهان آن دسته‌جات ساخته و به آنها دستور داد که جداگانه حرکت مشکوک را زیر نظر بگیرند، در همین زمان طلیعهٔ سپاه سلیمان دسته‌هائی از لشکریان عبیدالله را شناسائی کرده بر آنها شبیخون زدند و پیروز شدند و این مقدمهٔ جنگی بزرگ در عین‌الورده شد. دو لشکر در آن محل در مقابل هم صف کشیدند. یک طرف سپاه عبیدالله که شمار آن را ۳۰۰هزار نفر نوشته‌اند و در سوی دیگر یاران سلیمان که تعداد ۴۵۰۰ نفر بودند، سلیمان نیز فرماندهان سپاه خویش را انتخاب کرد و به یارانش گفت اگر من کشته شدم امیر شما مسیب، و پس از او عبدالله بن سعد بن نفیل و پس از او خالد بن سعد و پس از او عبدالله بن وال تمیمی و پس از او رفاعة بن شداد بجلی است، جنگ خونینی آغاز شدو از همان ابتدا هم معلوم بود که این تعداد اندک در مقابل آن لشکر انبوه توان مقابله ندارد ولی سرسختی و پایمردی یاران سلیمان موجب حیرت شامیان شده بود. سلیمان و مسیب، عبدالله و خالد و عبدالله بن وال و جمع بسیاری از شیعیان کشته شدند و با اینکه شیعیان مدائن و بصره نیز به کمک آنان شتافتند ولی کاری از پیش نبردند و تنها رفاعة بن شداد و تعداد ۵۰۰نفر از یارانش باقی ماندند که آنان هم از سیاهی شب استفاده کرده و از معرکهٔ جنگ جان به سلامت برده و روانهٔ کوفه شدند. شیعیانی که از مدائن و بصره آمده بودند نیز به خانه‌هایشان بازگشتند. سلیمان در هنگام مرگ ۹۰سال عمر داشت تعداد ۱۲هزار نفر نیز از لشکریان عبیدالله کشته شدند برخی تعداد کشته‌های ابن زیاد را بیشتر از این هم نوشته‌اند، با کشته شدن سلیمان و یارانش قیام کوفیان فرو نشست و بازماندگان این واقعه که به کوفه رفته بودند به مختار پیوستند (*تاریخ یعقوبی* ، ۲/۳۰۶؛ *تاریخ طبری* ، ۵/۵۹۰ـ۶۰۹، به اختصار، *اللهوف* ، ۲۷ـ۳۰؛ *الفتوح* ، ابن اعثم، ۴/۷۷ـ۸۷؛ *مقتل خوارزمی* ۱۸۷ـ۲۰۲) مسعودی نوشته است که برخی این واقعه را در سال ۶۶ق دانسته‌اند (*مروج الذهب* ، ۳/۹۶). بعضی نوشته‌اند که پس از شهادت امام حسین (ع) شخصی به نام کیسان از یاران سبط اکبر پیامبر (ص) امام حسن (ع) که پس از وفات امام حسن (ع) در خدمت محمد بن حنفیّه بود برای انتقام خون امام حسین (ع) به کوفه آمد و مردم را دعوت به قیام کرد و جماعتی از شیعه اولی مثل سلیمان بن صرد خزاعی و رفاعه و برخی از شیعیان سبیّه دعوت او را پاسخ مثبت داده و از او اطاعت کردند و به جنگ با ابن زیاد برخاستند که کوشش آنها منجر به شهادتشان گردید (*تحفهٔ اثنی عشریه* ، ۷) این مطلب در تواریخ معتبر نیامده است و از این رو نمی‌توان به آن اعتماد کرد. متواترترین حدیثی که در بیش از هفتاد طریق نقل شده حدیث نبوی: مَن کَذِبَ علیَّ فَلْیَتَبَوَّءْ مَقْعَدَهُ من النّار است.

منابع: غیر از منابعی که در متن مقاله آمده است؛ *تاریخ بغداد* ، ۱/۲۰۰ـ۲۰۲؛ *الاستیعاب* ، ۲/۶۹۴ـ۶۵۱؛ *الکامل* ، ابن اثیر، ۴/۱۵۸ـ۱۶۳؛ *اسدالغابة* ، ۲/۳۵۱؛ *بحارالانوار* ، ۴۵/۳۵۴ـ۳۶۳؛ *عوالم* ، بحرانی، ۶۷۴ـ۶۸۲؛ *اعیان‌الشیعه* ، ۷/۲۹۸ـ۳۰۱؛ *دائرة‌المعارف الاسلامیه* ، ۱۲/۱۷۱ـ۱۷۲.

علی رفیعی

تواتر، از ماده (وتر) که به معنی تتابع و توالی در آمدن با فواصل معین می‌باشد. این اصطلاح نزد محدثان و راویان احادیث و اخبار و اصولیین به همین معنی است، میان محدثان و دانشمندان علم رجال شیعه و سنی در تعریف این اصطلاح اتفاق نظر وجود دارد و همگی آن را این گونه تعریف کرده‌اند که: «مقصود از خبر متواتر خبردادن گروه و جماعتی از مردم است که یک حادثه را نقل نموده و عقلاً و عادةً امکان تواطؤ آنها بر دروغ یا اشتباه یا غفلت نمی‌رود»، و همین شرط باید در تمام طبقات راویان یک خبر، از آخرین راوی تا اولین راوی که خبر را بطور مستقیم از زبان پیامبر [معصوم] روایت می‌کند وجود داشته باشد چنین خبری به گفتهٔ محدثان موجب علم ما به صدور حدیث از معصوم و یقین به وقوع آن خواهد شد که چنین علمی حجیت ذاتی داشته و حکم آن

جامعة الأزهر
كلية أصول الدين والدعوة
بالزقازيق

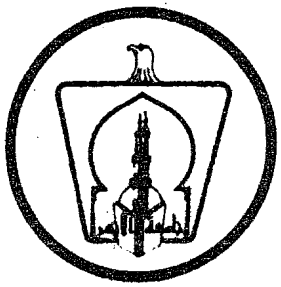

المجلة العلمية
لكلية اصول الدين والدعوة
مجلة علمية محكمة

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير
الاستاذ الدكتور
محمد سعيد محمد عطيه عرام
عميد كلية اصول الدين والدعوة بالزقازيق
ورئيس قسم التفسير

IRCICA LIBRARY
IRCICA
ISTANBUL 1980

سكرتير التحرير
الاستاذ الدكتور
السيد أحمد سويلم
وكيل كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق

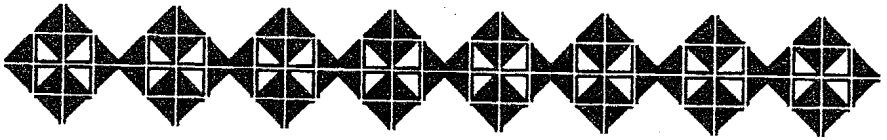

العدد الثانى عشر
تاريخ النشر ١٩٩٩/٢٠٠٠ رقم الايداع ٦٣٢٥
مركز آيات للكمبيوتر والطباعة

البحث الثالث

mütevatir

الحديث المتواتر

استاذ دكتور
محمد محمود هانتم
رئيس قسم الحديث
كلية اصول الدين والدعوة بالزقازيق

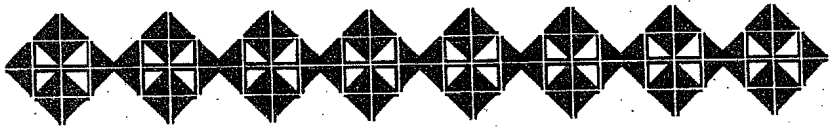

14 MAYIS 2013
MADDE YAYIMLANDIKTAN
SONRA GELEN DOKÜMAN

great sufi author, suggests in his legal work that one can view share-cropping as "a contract whereby both sides benefit by the rule of agreement and consent (*ḥukm al-ittifāq wa'l-riḍā*)."[175] He also argues that rather than prohibiting *muzāraʿa*, the Prophet was in fact encouraging people to be particularly compassionate regarding the use of agricultural land (*an yarfuq baʿḍuhum bi-baʿḍ*). Although a Shāfiʿī, Shaʿrānī's view of the contract is expressed in terms more reflective of the Ḥanbalīs' moralistic approach. It may be noted that many of the jurists were prominent sufis as well—e.g., Badr al-Dīn held posts as head of the sufis in Cairo and Damascus (*mashīkat al-shuyūkh*). No doubt, the power differential between the military elite and the peasant was apparent to these jurists and it seems to be no coincidence that such moral instructions abound in the legal literature. All this may be seen as forming a larger context within which the jurists' nuanced legal reasoning was formulated and through which they addressed the matters of society at large.

D1255 Türkiye Diyanet

[175] See sources cited in n. 11.

BRILL Islamic Law and Society 16 (2009) 383-408 Islamic Law and Society www.brill.nl/ils

Mütevatir (132793)

Notes on the Term *Mutawātir* and its Reception in *Ḥadīth* Criticism*

Hüseyin Hansu

Abstract

In the Islamic theory of knowledge, reports about past events are accepted as the most important source of religious knowledge. They are classified as *mutawātir* and *āḥād* according to their epistemic value. *Mutawātir* reports are used by theologians and jurists to establish the truth of prophecy and the validity of all transmitted knowledge. This category of reports was not compiled in specific collections by the *ḥadīth* scholars, since they were widely known and commonly accepted as sound. Outside the *mutawātir* category, however, *ḥadīth* scholars did collect the *āḥād ḥadīth*s that serve as the basis of religious practice. Beginning in the 9th/15th century, some *ḥadīth* experts tried to apply the *uṣūlī* understanding of *tawātur* to *ḥadīth*s that were considered to be *āḥād*. These new attempts led to some vagueness and ambiguities in the scholarly understanding of the concept. In this essay, I argue that the classification of reports as either *mutawātir* or *āḥād* began as an epistemological exercise in the fields of theology (*kalām*) and legal methodology (*uṣūl al-fiqh*); and I outline the process by which the concept of *mutawātir* was applied to the *ḥadīth* corpus and the problems to which this gave rise.

Keywords

tawātur, mutawātir, āḥād, Islamic epistemology

I. Introduction

The expression *khabar mutawātir,* which is shared by the sciences of legal methodology (*uṣūl al-fiqh*), theology (*kalām*), and *ḥadīth* criticism,

Correspondence: Doç. Dr. Hüseyin Hansu, Yüzüncü Yıl Üniversitesi İlahiyat Fakültesi, 65080 VAN/ TURKEY. *Email*: hhansu@yyu.edu.tr

© Koninklijke Brill NV, Leiden, 2009

DOI: 10.1163/092893809X12470502574843

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Ansiklopedisi
Kütüphanesi
Kayıt No : 877
Tasnif No. : 297.333
KETTN

Kapağı eksikti
A. Yücel

﴿ نظم المتناثر * من الحديث المتواتر ﴾

تأليف الشيخ الامام * علامة الاعلام * قدوة أهل التحقيق * وعمدة ذوى النظر والتدقيق * الفقيه المحدث الصوفى ابي عبد الله سيدى محمد بن شيخ الاسلام * ومصباح الظلام * أبى الفيض مولانا جعفر الحسنى الادريسى الشهير بالكتاني * مما اعتنى بنشره * واشراق بدره * سلطاننا الاعظم * وامامنا الافخم * جامع كلمة الاسلام بعد شتاتها * ومحي رسوم الخلافة بعد مواتها * حتى امتدت على الرعية طنب امانه * فلبسوا من جيد ظلها برداً سابغا * وسحت عليهم سحب احسانه فوردوا من جزيل فضلها وردا سائغا * أمير المؤمنين المتوكل على رب العالمين * سيدنا ومولانا (عبد الحفيظ) بن مولانا الحسن أدام الله نصره * واشاد فى سماء المكارم ذكره *

آمين

﴿ هاك نظم المتناثر * من حديث متواتر ﴾
﴿ قل في حسن نظام * عقد در وجواهر ﴾
﴿ وبدا فى أفق كتب * بدر تم وهو زاهر ﴾
﴿ أو كروض يانع قد * ضم أصناف الازاهر ﴾
﴿ فهو للعين ضياء * وهو للسمع مزاهر ﴾

الناشر
دار المعارف
حلب - سورية

Boşlu Dolmuş

198

Dergi / Kitap
Kütüphanede Mevcuttur

16 TEMMUZ 1993

Selçuk Üniversitesi İlahiyat Fakültesi
Dergisi, sayı: 2 (1986) KONYA-1987.
sayfa: 141-155.

MÜTEVÂTİR HADİSLERE DÂİR ÜÇ ESER ÜZERİNDE BİR İNCELEME

Doç. Dr. Ramazan AYVALLI

Bu makalemizde, el-İmâm el-Hâfız Celâlüddîn Ebu'l-Fadl Abdurrahman b. Ebî Bekr es-Suyûtî'nin (1) «el-Ezhâru'l-Mütenâsire fi'l-Ehâdîsi'l-Mütevâtire» (2); eş-Şeyh el-İmâm el-Fakîh el-Muhaddis el-Allâme el-Muhakkık Ebû Abdillah Muhammed b. Ebî'l-Feyz Ca'fer el-Hasenî el-İdrîsî el-Kittânî'nin (3) «Nazmu'l-Mütenâsir fi'l-Hadîsi'l-Mütevâtir» (4) ve Abdülazîz b. Muhammed İbni's-Sıddîk el-Ğamârî'nin «İthâfu Zevî'l-Fedâili'l-Müştehire bimâ vaka'a mine'z-Ziyâdeti fî Nazmi'l-Mütenâsir ale'l-Ezhâri'l-Mütenâsire» (5) isimli eserleri üzerinde duracağız.

İmâm Suyûtî (V. 911), önce «el-Fevâidü'l-Mütekâsire fi'l-Ahbâri'l-Mütevâtire» ismini verdiği bir kitâb meydana getirmiş, bu kitâbda, 10 (on) veya daha çok sahâbînin rivâyet ettikleri hadîsleri, - bütün hadîslerin tarîkleri ve lâfızlarıyle berâber - zikretmiş, daha önce benzeri yapılmamış büyük bir kitâb meydâna getirdiğini ifâde etmiştir. (6) İsnâdların çokluğu sebebiyle, bu kitâba ancak hadîs ilmine inâyet ve ihtimâmı bulunan kişilerin -ki bunlar da az olacaktır - rağbet edeceklerini düşünerek, faydasının daha umûmî olması için, eseri tecrîd etmeyi münâsib görmüş ve her hadîsi zikrettikten sonra, rivâyet eden sahâbîleri ve meşhûr İmâmlardan kimlerin tahrîc ettiklerini de kaydetmiştir. «El-Ezhâru'l-Mütenâsire fi'l-Ah-

---

1) İmâm Suyûti hk.da bakınız. El-Kevâkibü's-Sâire, I, 226; Şezerâtü'z-Zeheb, VIII, 51; Âdâbü'l-lüğa, III, 228; Hazâinü'l-Kütüb, 37; İbnü İyâs, IV, 83; ed-Dav'ü'l-Lâmi' IV, 65; Hüsnü'l-Muhâdara, I, 188, 335; Mu'cemu'l-Matbûât, 1073; el-Hızânetü't-Teymûriyye, III, 101; Mahtûtâtu'z-Zâhiriyye, 335; Tabakâtul-Müfessirîn li's-Suyûtî, 4; Tabakâtu'l-Müfessirîn, Ö. N. Bilmen, 446.....

2) Eser, Mısır-Kahire'de Dâru't-Te'lif matbaasında tarihsiz olarak basılmıştır.

3) Terceme-i hâli hk.da bkz. Mu'cemu'l-Müellifîn, IX, 150; el-A'lâm, VI, 300; Mu'cemu'l-Matbûâti'l-Arabiyye ve'l-Mu'arrebe, 1545, 1546. Daha geniş bilgi almak için er-Risâletü'l-Müstatrafe'nin mukaddimesine bakılabilir. Zirâ burada Müellifden bahseden eserler, müellefâtı ve bazı fikirleri mufassalan zikredilmektedir.

4) Eser Suriye-Haleb'de Darül-Ma'ârif tarafından H. 1328 senesinde neşredilmiştir.

5) 2 Nolu dipnotta mezkûr esere ilhâk edilerek, berâber basılmıştır.

6) El-Ezhâr, s. 3.

disinin tamamlamasına fırsat vermemiş, talebelerine yazdırmak suretiyle tamamlayabilmiştir. Muntehab zaten talebesi Muhammed b. Süleyman'ın kendisine sorduğu sorulara verilen cevaplardan oluşmaktadır. Yani soru cevap tarzında yazılmış bir kitaptır. Keza, yazdığı risalelerin çokluğu uzun boylu eserler yazacak, konuları derinlemesine tartışacak vaktinin olmayışı şeklinde yorumlanabilir.

Bütün bunlara ilaveten bir de ümmetin ilim hayatında yaşadığı büyük bir problem vardır. Bu problem Yahya b. el-Hüseyin'in talebesi Muhammed b. Süleyman tarafından şöyle dillendirilir: "Ümmetin helal ve haramda ihtilaf etmesi."[83]

Yahya b. el-Hüseyin'in talebelerinden Muhammed b. Süleyman el-Kufi'ye göre hicri üçüncü asırda ümmet Allah'ın ve Peygamber'in getirdiklerinde yer almayan helal ve haramlar çıkarmış ve bu konuda birbirine zıt görüşler ileri sürmüştür. Kendi görüşleri ile uydurdukları hükümleri din edinir olmuşlar. Körü körüne bir taklit ile bu görüşlere sımsıkı bağlanmışlar. Adeta bu görüşlerin sahiplerini rabler edinmişler. Sözleri ile bunu söylememişler ama uygulamaları ile, itaat ve taklit yolu ile kendi görüşleriyle haramı helal, helali haram yapan bir din uydurmuşlar. Allah'ın Kitabı'nı Peygamber'in sünneti'ni terk etmişler. Örneğin, boşanma (talak) konusunda üç görüş ileri sürülmüş. Bazıları bir kelimede üç talak ifadesi üç talak sayılır ve başkası ile evlenmeden geri dönüşü olmayan bir yola girilmiş olur. Bazıları bir sözde üç talak bir talak yerine geçer, böyle bir eylemde bulunan tekrar eşine dönebilir. Bazıları bir sözde üç talakın batıl olduğunu söylemiş. Aklın ilkelerine göre bu görüşler birbirinin zıttıdır. Buna göre Allah'ın helal kıldığı haram kılınmış, haram kıldığı da helal kılınmış olmaktadır.[84]

Böyle bir ortamda bulunan Yahya b. el-Hüseyin adeta bu keşmekeşe engel olmak için Kur'an ve aklı öne çıkartan bir tutum sergilemiş, tepkisel bir tavırla birbirinden zıt görüşlerin doğurduğu ihtilafı gidermek amacı ile Kur'an ve aklı merkeze alan bir tavır takınmış olabilir. Onun yaklaşımı siyasi ve mücadeleci kimliğinden kaynaklanan bir eylem adamının yaklaşımı olarak da değerlendirilebilir. Uğradığı büyük eziyet ve baskılardan dolayı tarihten silinmek istenen ehl-i beyti var etme, diğer fırka ve gruplar karşısında kendi görüşleri ile var olma düşüncesi de bu yaklaşımında etkili olmuş olabilir.

Sonuç olarak Yahya b. el-Hüseyin'in metin tenkidine dair örneklerinde eleştirilecek noktaların bulunmasına rağmen onun hadisin kabul edilmesi için sika ravilerin yanında akıl, Kur'an ve Sünnet bütünlüğüne yaptığı vurgu oldukça önemli ve dikkat çekicidir.

83 Yahya, *Muntehab*, s. 10 (Muhammed b. Süleyman'ın mukaddimesi).
84 Yahya, *Muntehab*, s. 10.

İslâmî İlimler Dergisi, Yıl 2, Sayı 2, Güz 2007 (29-53)

HANBELÎ FIKIH USÛLCÜLERİNİN MÜTEVÂTİR HABERLERE YAKLAŞIMLARI*

Ramazan ÖZMEN**

132793
D2917
07 AĞU 2008

HANBALÎ LEGAL THEORISTS' APPROACHS TO al-AHBÂR al-MUTAVÂTIRA

It is aimed mainly in this paper to produce Hanbali legal theorists' understanding and approachs to al-ahbâr al-mutavâtira. Before this, we wanted shortly to deal with hadith theorists's point of view to this issue to make a contribition to thema for to be well understood. Topics connected with al-habar al-mutavâtira aren't dealt with in literature of hadith methodology in detail because of assent that this issue is not connection with science of hadith methodology. However, this issue is dealing with fully in the literature of Islamic legal theory. Hanbalî legal theorists are also dwelling on the issue in their books in detail. Meanwhile they don't enter problems like is there any mutavâtir hadith. If there are mutavâtir hadiths how many they are? But they approach mainly to issue from the epistemology point of view. Al-ahbâr al-mutavâtir proves to be obligatory/necessary knowledge (el-ilmu'd-darûrî) according to Hanbali legal theorists. They accept that al-habar al-mutavâtir the most sound source of knowledge.

Key wors: Hadith methodology, al-habar al-mutavâtir, Hanbali legal theorists, obligatory/necessary knowledge, source of knowledge.

Giriş

Bilindiği gibi hadisler, çeşitli itibarlara göre çok değişik tasniflere tabi tutulmuştur. Hadisler; kaynağına, sened çokluğuna, sahihlik durumuna ve senedinin kopuk olup olmayışına göre bir çok kısımlara ayrılmıştır.[1] Hadisler çeşitli itibarlarla bölümlere ayrıldıktan sonra, her türün tarifi, münakaşaları, uygulamadaki değer hükmü birlikte zikredilir. Ne var ki bu yerlerde taksim sebepleri üzerinde durulmaz. Pratikteki faydasına işaret edilmez.[2] Fıkıh usûlcülerinin zihnini meşgul eden taksim şekli mütevâtir ve ahâd şeklindeki taksimdi. Onlar bu taksim ile, akâid ve ahkâm konularında, bir bakıma da fıkıh meselelerinde kullanacakları hadisleri tasnif etmiş olmaktaydılar. Hadislerin hangi itibarla olursa olsun yapılan tak-

* Bu çalışma, *Hanbelî Mezhebi Fıkıh Usûlcülerinin Hadis/Sünnet Metodolojisi*, (AÜSBE, Ankara, 2004, Danışman: Prof. Dr. M. Hayri KIRBAŞOĞLU) başlıklı doktora tezimiz temel alınarak hazırlanmıştır.

** Ar. Gör., Dr., Yüzüncü Yıl Üniversitesi İlâhiyât Fakültesi Hadis Anabilim Dalı. rozmen@ yyu.edu.tr

1 Bu tasniflerin ayrıntıları için bkz., Başaran, Selman – Sönmez, M. Ali, *Hadis Tarihi ve Usûlü*, Esra Fakülte Kitabevi Yay., Bursa, ts., s. 95 vd.

2 Koçkuzu, Osman, *Hadis İlimleri ve Hadis Tarihi*, Dergah yay., I. bsk., İstanbul, 1983, s. 108.

محمد حسن الشافعي، دليل الرسائل الجامعية، في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بجامعة أم القرى - بمكة المكرمة
دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

26 OCAK 1993

٣ - ٢١ - ١٣٢

X MÜTEVÂTİR
HABER-İ VÂHİD

اسم الرسالة	:	خبر الواحد وحجيته (ماجستير).
إعداد الطالب	:	أحمد محمود عبد الوهاب الشنقيطي
إشراف	:	الدكتور أحمد موسى أبو الحمد.
تاريخ الرسالة	:	١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
مباحث الرسالة	:	يشمل البحث تمهيداً وبابين وخاتمة، كما يلي:

في التمهيد تحدث الباحث عن:
حقيقة الخبر عند العلماء وأقسامه.
السنة لغةً وشرعاً.
انقسامها الى قول وفعل وتقرير.
منزلتها من القرآن الكريم.
تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد.

وفي الباب الأول: بحث فيما يفيده خبر الواحد، في ثلاثة فصول:

الأول في أن خبر الواحد العدل لا يفيد إلا الظن.
الثاني: أنه يفيد العلم.
الثالث: أنه يفيد العلم إذا احتف بالقرائن.
ثم أورد ثمرة هذا الخلاف.

في الباب الثاني: تحدث عن حكم العمل بخبر الواحد، في

132793- Mütevatir

62 — Mütevatir hadisler ve meseleleri(*)

Bilâl SAKLAN

Tez Yön. : Yrd. Doç. Dr. M. Yaşar KANDEMİR
Kabul tarihi : 1.7.1986

Girişte, haber ve çeşitleri hakkında kısaca bilgi verildikten sonra birinci bölümde; mütevatir'in lügat-ıstılah manaları, şartları, ilim ifade etmesi kısımları, miktarı ve hükmü konuları ele alınmıştır

İkinci bölümde, mütevatir hadisleri derleyen mecmualar tanıtılmış, üçüncü bölümde ise tanıtılan 4 mecmuadaki hadisler Kettânî'nin eseri esas alınarak fıkıh bablarına göre verilmiştir.

Marmara Üniversitesi 1982-1986 Tez Özetleri
Haz. Muallâ Zeren, s. 172, 1987 - İstanbul.

Y. Lisans Tezi.

1564
28 MAYIS 1993

محمد روّاس قلعةجي، الموسوعة الفكهية الميسّرة، المجلد الاوّل،
بيروت ٢٠٠٠ . ص. 994 . İSAM KTP DN. 81566

Mutawatir

تواتر:

١ ـ **تعريف:** تواتر الخبر هو روايةُ جمعٍ من الناس له، بشكل لا يمكن تواطؤهم على الكذب فيه.

٢ ـ **حكم العمل به:** يجب العمل بالخبر المتواتر، لأنه يفيد قطعية الثبوت.

٣ ـ **المخبرون بالخبر المتواتر:** لا يشترط في المخبرين في الخبر المتواتر العدالة، بل لو كان بعضهم فسقة لايضر، ويبقى العمل به لازماً.

MADDE YAYIMLANDIKTAN SONRA GELEN DOKÜMAN
Matevatir
132793 03 Mayıs 2014

الزنادقة.

- حديث "إذا حُدِّثْتُم عني حديثًا تعرفونه ولا تنكرونه" لا يصح، فجلُّ رواياته ضعيفة ولا يجوز الاحتجاج بها.
- حديث "إني والله لا يمسك الناس عليَّ بشيء إلا أني لا أحلُّ إلا ما أحل الله في كتابه" حديث منقطع ولا يصح الاحتجاج به، وذلك لعدم اتصال سنده، وعلى فرض صحته فالمقصود بالكتاب: كل ما أوحى به الله من كتاب وسنة.
- إن قوله عن الوضوء من القيء: "لو كان فريضة لوجدته في القرآن"، فهو حديث ضعيف من حيث الإسناد، ومنكر من حيث المتن؛ لأن السنة أتت بأحكام لم ترد في القرآن الكريم، وعليه فقد بطلت أدلة الشبهة فبطلت الشبهة.

• لقد أظهرت هذه الشبهة تناقض منكري السنة؛ لأنهم اعتمدوا في نفي حجية السنة على أخبار يدَّعون أنها من السنة، ولقد غفلوا عن أن استدلالهم هذا يُعدُّ إقرارًا ضمنيًّا منهم بحجِّيَّتها.

• إن كل الأحاديث التي استدل بها هؤلاء الطاعنون لنفي حجية السنة بدعوى أنها تخالف القرآن الكريم ـ هي أحاديث يردُّها القرآن نفسه؛ لأن القرآن قد أثبت حُجِّيَّة السنة في أكثر من موضع، كما أن السنة وحي إلهي كالقرآن، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تخالفه لأنهما من مشكاة واحدة.

الشبهة التاسعة

نفي وجود المتواتر في السنة (*)

مضمون الشبهة:

ينفي بعض المشككين وجود المتواتر[1] في السنة؛ زاعمين أنه محال عقلًا وواقعًا، ويستدلون على ذلك بأن اختلاف الناس في الأمزجة، والطباع، والآراء، والأغراض، وقصد الصدق والكذب، يحول دون اتفاقهم على الإخبار بشيء ما، ولو سلمنا بوقوع هذا الاتفاق، فما العدد الذي يجب أن يتفق ليتحقق التواتر؟

كما أن كل فرد يجوز عليه الكذب بتقدير انفراده كما يجوز عليه الصدق، فلو امتنع عليه الكذب حالة الاجتماع مع غيره لانقلب الجائز ممتنعًا، وهذا محال. ثم إنه لو جاز أن تخبر جماعة بما يفيد العلم؛ لجاز أن تخبر أخرى بنقيض خبر الأولى فيلزم التناقض في الخبر الواحد. ولو كان المتواتر مفيدًا للعلم؛ لأفاد خبر اليهود وبعض النصارى العلم بقتل عيسى عليه السلام وصلبه، فإذا أنكر المسلمون هذا الخبر وقد وصل إلى أعلى درجات التواتر، فأي خبر بعده يمكن الاعتماد عليه؟

وعلى فرض وجود المتواتر في السنة فإنه من الندرة

(*) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد محمد أبو شهبة، دار الفكر العربي، القاهرة، د. ت. حجية السنة ورد الشبهات التي أثيرت حولها، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، مرجع سابق. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم إبراهيم المطعني، مرجع سابق.

١. المتواتر: هو الحديث الذي رواه جمع تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، من أوله إلى آخره، ويكون مرجعه إلى الحس من مشاهد أو مسموع أو نحوهما، (انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص١٨٩).

موسوعة بيان الإسلام الرد على الافتراءات والشبهات، القسم الثالث: السنة النبوية، المجلد الأول (ج١، ج٢)، إشراف عام: داليا محمد إبراهيم، الجيزة: 2012. ISBN 2048/2012

Rumee Ahmed, Narratives of Islamic Legal Theory, Oxford 2012. isamDU- 222484

would be examined based on its internal composition and its consistency with other Islamic sciences. Different scholars had different standards for assessing the accuracy of the text of *aḥādīth*, but more often than not, if the chain of transmission were deemed sound, then the *ḥadīth* would be accepted at face value.[10] A common refrain amongst *ḥadīth* scholars and jurists alike reflected this: 'accepting *ḥadīth* means knowing the persons [in the chain of transmission] (*'ilm al-rijāl*).'[11]

Jurists had diverse standards by which they would judge the soundness and subsequent applicability of *aḥādīth* based on their chains of transmission,[12] which directly affected the nature of their jurisprudence. If they judged the majority of *aḥādīth* to be sound, then the corpus of *ḥadīth* literature would be seen as an accurate and exhaustive reflection of the *sunna*. Consequently, juridical application of the *sunna* would be synonymous with applying the dictates found in the *aḥādīth*. If, conversely, jurists judged only a small number of *aḥādīth* to be sound, then the *aḥādīth* would be an incomplete and tenuous expression of the prophetic *sunna*. In that case, the articulation of jurisprudence would require greater reliance on the Qur'ān, Consensus, and human reasoning. Basically, the place that jurists accorded the *sunna* as a source for deriving authoritative jurisprudence depended on the extent to which they viewed the *aḥādīth* as a reliable source for determining the *sunna*.

Three major issues determined the ability for *aḥādīth* to serve as arbiters of the *sunna* in Islamic legal theory manuals. The first two deal with levels of transmission and the third deals with the *sunna*'s ability to abrogate the Qur'ān. We will analyze these subjects and find that despite the Ḥanafī school having historically established positions on these matters, Dabūsī and Sarakhsī managed to promote unique and competing ideas about the accessibility of the *sunna* through *aḥādīth*. They were once again able to work within inherited boundaries to argue for divergent conceptions of the applicability of Islamic law.

[10] Jonathan Brown, *Hadith: Muhammad's Legacy in the Medieval and Modern World* (Oneworld 2009) 31.
[11] Juynboll (n 2) 161.
[12] See Christopher Melchert, 'Traditionist-Jurisprudents and the Framing of Islamic Law' (2001) 8:3 *Islamic Law and Society* 383.

MULTIPLE-CHAINED TRANSMISSIONS (*MUTAWĀTIR*) AND WELL-ESTABLISHED (*MASHHŪR*) TRANSMISSIONS

The Ḥanafī school divided *ḥadīth* transmissions into three categories: *mutawātir*, well-established (*mashhūr*), and single-transmission (*āḥād*). These categories reflected levels of reliability that *ḥadīth* were accorded based on the number of their independent chains of transmission (*ṭuruq*). Of the three, single transmissions were given the most scholarly attention and generated the most controversy.[13] By contrast, there was a general consensus amongst Ḥanafī scholars regarding *mutawātir aḥādīth*. This was reflected in the writings of Dabūsī and Sarakhsī, whose chapters on the subject read almost identically. The same authorities were invoked, the same criticisms were considered and rejected, and the same examples were provided as proofs. Though Sarakhsī's treatment of *mutawātir* transmission was more verbose, the ideas presented in their works were indistinguishable. Their only point of difference concerned the well-established (*mashhūr*) *aḥādīth*, which were discussed alongside the *mutawātir*. The difference in their understanding of the *mashhūr* appeared slight, but had a significant impact on their resulting articulation of Islamic law.

MADDE YAYIMLANDIKTAN SONRA GELEN DOKÜMAN

22 Subat 2014

— mütevatir (132 793)

The *Mutawātir* in the Thought of Dabūsī and Sarakhsī

The two juridical scholars defined *mutawātir* transmissions as conforming to three criteria.[14] First, the narration must have been heard directly by the narrator in such a way that the narrator's audition (*samā'*) was in no way compromised. Secondly, there must be a continuous chain of narrators, all of whom heard the narration directly, understood it, and transmitted exactly what they heard. Finally, the narration must

[13] Murteza Bedir, 'An Early Response to Shāfi'ī: 'Īsā b. Abān on the Prophetic Report' (2002) 9:3 *Islamic Law and Society* 285, 295.
[14] For a brief summary of Dabūsī's treatment of the *mutawātir* see Abū Zayd al-Dabūsī. *Taqwīm al-Adilla* (Khalīl al-Mays ed, Dār al-Kutub al-'Ilmiyya 2001) 22 and for the *mashhūr* 170–3; for Sarakhsī see Muḥammad b. Aḥmad al-Sarakhsī, *al-Muḥarrar fī Uṣūl al-Fiqh* (Ṣalāḥ b. Muḥammad ed, Dār al-Kutub al-'Ilmiyya 1996) 1:212–21 and Sarakhsī, *Uṣūl al-Sarakhsī* (Abū al-Wafā' ed, Dār al-Kutub al-'Ilmiyya 2005) 1:282–95.